يونيسف
لكل طفل

République Tunisienne
Ministère de l'Education

République Tunisienne

التعليم ما قبل المدرسي في تونس، آفاق 2030

أطر منهجية وخطوات لتحديد المعالم

التعليم ما قبل المدرسي في تونس، آفاق 2030

أطر منهجية وخطوات لتحديد المعالم

شكر وتقدير

هذه الدراسة " واقع وآفاق التربية قبل المدرسية في تونس في أفق 2030" التي تم تنفيذها سنة 2022, هو نتيجة عمل تشاركي جمع عددا من الخبراء والمؤسسات. ونتوجه بالشكر إلى كامل فريق وزارة التربية , وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن , وزارة الشؤون الدينية فضلا عن الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي (UTSS)، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA), كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (CONECT), منظمة اليونيسف ,الذين استجابوا بالتزامهم الثابت ومشاركتهم النشطة في جمع البيانات ومناقشتها والتحقق من صحة النتائج.

ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للخبراء, البروفيسور آلان منغا, د. أديلين سورات ,د. روزا محجوب الذين قاموا بتحليل البيانات وتحرير هذا التقرير.

1

مقدمة

1. مراحل نمو الطفل وطبيعة الدعم المقدم له

في القرن التاسع عشر، ومع تسجيل تقدم ملحوظ في مسألة التمدرس ببلدان الشمال، ترسخت في الأذهان سريعا فكرة أنه من المناسب للأطفال الذين ينخرطون في الأنشطة المدرسية (في مرحلة التعليم الابتدائي) أن يستفيدوا من إعداد مسبق.

يتبين من خلال الفقرة السابقة، أن الإعداد المشار إليه ليس من طبيعة مدرسية، ولوكان كذلك لكان من الأسهل دمجه في مرحلة التعليم الابتدائي. ومع ذلك، ستبقى هذه الفترة بشكل ما، هجينة بين أهداف متعلقة بنمو الطفل بأبعاده المختلفة (عاطفية، اجتماعية، معرفية، إلخ) من ناحية، وأهداف، وظيفية أكثر، مرتبطة بتسهيل اكتساب تعلّمات تأتي لاحقا من ناحية أخرى، سيما في الطور الابتدائي. وهذان الهدفان، على الرغم من أنهما متكاملان إلى حد كبير، إلا أنه يتعين متابعتهما سويا لدعم نمو الطفل بشكل مناسب.

تعتبر فترة الحياة بين الولادة وإلى غاية 6 إلى 8 سنوات، حاسمة بالنسبة للنمو البدني والمعرفي والاجتماعي والعاطفي للطفل، والرعاية التي يتلقاها الطفل خلال هذه الفترة ذات تأثيرات جد كبيرة، تظهر أولا خلال مرحلة التمدرس، ثم في مرحلة البلوغ. يتعلق الأمر بفترة مناسبة على نحو خاص لاكتساب مهارات معينة، سيكون لها تأثير على بقية حياة الفرد. وإذا لم تستغل هذه الفرص المتاحة، فإن اكتساب هذه المهارات، سيكون أكثر صعوبة. وحتى إن وجد، فإنه سيكون غير مكتمل في غالب الأحيان.

لذا يتعين إيلاء هذه الفرص عناية خاصة، فنسبة كبيرة من نمو وتطور الدماغ تحدث خلال هذه الفترة. وعند الولادة، يكون في دماغ الطفل حوالي 100 مليار خلية عصبية (عصبون) (وهي تمثل أساسه الجيني). معظم هذه الخلايا غير مرتبطة، ولا يمكنها العمل بمفردها. وفي غياب وجود المحفزات المناسبة، تختفي هذه الخلايا؛ وتحفيزها، يكون من خلال التجارب التي يواجها الطفل (دور البيئة[1]) وسوف يساهم -في المقابل- في تنظيمها ضمن شبكات (نقاط الاشتباك العصبي)، وستقوى وتتعزز بشكل يسمح للدماغ بالعمل وبناء القاعدة الأساس التي سيكون عليها الكائن الإنساني في شكل أفضل.

بحلول سن السادسة، يكون دماغ الطفل قد بلغ حوالي 90 % من النمو الذي من المقدر أن يصل إليه في مرحلة البلوغ.

1.1 الأهمية الأساسية للسنوات الأولى في حياة الطفل

خلال السنوات الأولى من الحياة، تتشكل هذه الروابط من خلال المحفزات التي تأتي من الأم أولاً، ثم من التفاعلات داخل إطار الأسرة. والجانب التغذوي في هذا له دور مهم أيضًا، لأن نقص التغذية قبل سن 3 سنوات يمكن أن يلحق ضررا بنمو الدماغ، وتطورا أبطأ لمهارتي التواصل اللغوي والقدرة على الحركة، فيظهر ذلك على شكل عجز في الجانب المعرفي والسلوكي، وسيكون من الصعب التعافي منها أو استدراكها.

خلال هذه الفترة أي (من الولادة إلى 3 أو 4 سنوات)، تعد البيئة الأسرية حاسمة، ويشكل إحساسه بالرفاهية سياقًا ملائمًا لتطور دماغه. وهناك سيبني الطفل قدراته على التعلم وقدراته على التحكم في عواطفه.

[1] لوحظ في القرن التاسع عشر، أن الخيول التي ولدت في قاع المنجم كانت عمياء؛ ليس بسبب ضعف الإمكانية الجينية، بل لأنه لم يتم التعبير عن هذه القدرة الممكنة، بسبب نقص التحفيز.

خلال هذه الفترة أيضًا، سيبني الطفل أسس قدراته اللغوية والمكانية والنفسية الحركية. وبطبيعة الحال ستتطور هذه القدرات على مدى فترة زمنية تمتد لفترة أطول، ولكن الأساسيات لابد منها، والبيئة الأسرية المستقرة والمحفزة ضرورية.

ونحن نعلم جيدا بأن بعض التدخلات العامة ضرورية. ويمكن أن تسهم بشكل عام في تنمية الأطفال (على سبيل المثال، من خلال أنشطة تكوين لفائدة الوالدين. يتعلق الأمر أيضا بالهياكل المخصصة لذلك، مثل دور الحضانة ورياض الأطفال)، دون إغفال دور الجوانب التقنية (صحة الأطفال حديثي الولادة، والتطعيم والمتابعة الصحية للأطفال، وأيضا للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إلخ...). وتحديدا وفي حالات استثنائية، أي في حالات الكوارث الكبرى، لأن الأطفال بشكل خاص معرضون للخطر، سيما عندما تكون البيئة الأسرية غير ملائمة. كما نعلم، أيضا، أن البيئات الأسرية «العادية»، ليست محفزة بنفس القدر، وأن الممارسات الأبوية تختلف، دون أن تتماشى تلقائيًا مع ما هو مرغوب فيه من حيث وجهة نظر احتياجات الطفل.

2.1 أهمية مرحلة ما قبل المدرسة

في سن ما بين 3 أو 4 سنوات على وجه التقريب، تتطور وتتنوع احتياجات الأنشطة التي ترعى نمو الطفل. جانب مهم من هذه التطورات يتعلق بالتنشئة الاجتماعية في نطاق أوسع من إطار أسرة الطفل، تلك التي تسعى لبنائه العاطفي والسلوكي والعلائقي، وتروم إلى ضمان اندماجه تدريجيًا في عالم أقل حماية له. الجانب الثاني من تطوره يتعلق ببناء القدرات المعرفية الأكثر تعقيدًا (تحديد المكان والزمان، المقارنة، التفسير، والاستدلال، فضلا عن القيام ببعض الوظائف والأعمال) التي ستسمح له بالفهم والتصرف في بيئة أوسع وأكثر تنافسية بطريقة أكثر تنظيما.

ستستمر الأسرة، بالطبع، في لعب دور مهم، لكن انضمامه إلى جماعة من الأطفال في هياكل منظمة لتسهيل هذه التطورات، لجزء من الوقت، يلعب دورًا أكثر أهمية.

أخذت هذه الهياكل في البداية اسم دور الحضانة (Ecoles Maternelles) لإظهار وضعية حالة الانتقال والتهجين التدريجي بين (أ) الأسرة التي لها الدور الأساسي في السنوات الأولى من حياة الطفل وب) المدرسة (الابتدائية) التي يدعى الطفل إليها لاحقًا. وينحو البحث اليوم إلى استبدال مصطلح «مرحلة ما قبل المدرسة» بمصطلح «روضة الأطفال»، مما يشير إلى انجذاب هذه الهياكل بشكل أقوى نحو الجانب المدرسي.

وبالنظر إلى موقعها الذي يتوسط المرحلتين، ليس من المستغرب أن تكون هناك آراء غير متجانسة حول (أ) وما يجب انتقاؤه كأهداف وأنشطة في هذه الهياكل و(ب) المقاربات البيداغوجية المناسبة لتنفيذها. على سبيل المثال، قد تكون هناك اختلافات في القيمة المعطاة لمجموعة الأبعاد السلوكية والاجتماعية والعاطفية للطفل من ناحية، ولتعلمه بالمعنى الدقيق للمصطلح، من ناحية أخرى. ومما لا شك فيه، أن هناك قلة قليلة فقط من الناس، ستكون على استعداد للدفاع عن فكرة أنه سيتعين اتخاذ خيار ثنائي حصري على هذا المستوى، لكن الآراء والممارسات تجعل البعض يميل إلى دفع المؤشر أكثر إلى ناحية المجموعة الأولى أو الثانية.

وإذا تم الاجماع، من جهة أخرى، على أن أحد أهداف مرحلة ما قبل المدرسة التي لا ينبغي التخلي عنها، هو تسهيل التعلّمات الأساسية في المدرسة الابتدائية، فقد تختلف الآراء حول معناها الحقيقي. وحينها سينشأ تصادم بين (أ) منظور رسمي من نوع «معرفة مدرسية » (يرى مرحلة ما قبل المدرسة إلى حد ما، كأنها نموذج «مصغر» للتعليم و (ب) منظور موجه لبناء المهارات المعرفية التي ستهيئ التلاميذ لاكتساب المعرفة المستهدفة. هذان المنظوران لا يزال يعمل بهما

لحد الآن، غير أنه من الممكن، في بلد ما / أو في نوع معين من الهياكل، أن تعطى الأولوية الكبرى لأحدهما بدلاً من الآخر.

3.1 آفاق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل تطوير مرحلة ما قبل المدرسة في نطاق بلد معين

- إجمالا، يجب أن نتوقع، **تواجد حقائق مختلفة نسبيًا تحت الاسم العام لمرحلة ما قبل المدرسة**، وهو ما لوحظ بالفعل. هذا هو الحال عندما نعاين محتويات وممارسات هياكل مرحلة ما قبل المدرسة (بمختلف أنواعها) بالعديد من البلدان، وكذلك عند تقييم تأثير مرحلة ما قبل المدرسة على التعلّمات، وعلى المسار الدراسي للتلاميذ في المرحلة الابتدائية، «ضعيف جدًا » في هذا، و»أكثر فاعلية» في ذاك ... فعندما نجعل نصب أعيننا، في وقت ما، تطوير مرحلة ما قبل المدرسة على مدى السنوات القادمة، يجب علينا ألا نبقى منحصرين على مستوى المفهوم، بل لابد أن نستهدف أساليب عمل أكثر نجاعة، تسمح للأطفال بتنمية شخصيتهم، وإعدادهم بكيفية جيدة لمرحلة التعليم الابتدائي.

- أخيرًا، عندما نستهدف تطوير مرحلة ما قبل المدرسة في بلد ما، من المهم أيضًا مراعاة العملية التراكمية لبناء مهارات الطفل التي تجمع بين ما تم بناؤه (والمساهمة في بنائه) في الأسرة وما تقدمه أنشطة ما قبل المدرسة. وبما أن ما يُبنى في الأسرة له ميزة اجتماعية، فمن المهم، من منظور الكفاءة والإنصاف على حد سواء، أن يعمل الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة على تعويض أوجه القصور التي قد تكون موجودة على المستوى الأسري. وهذا ما يتم عموما ملاحظته، لأن ما يسجل بصفة منتظمة هو القيمة المضافة الأكبر لمرحلة ما قبل المدرسة لدى الأطفال المنحدرين من أوساط أسرية محرومة مقارنة بأولئك الأكثر رفاها. وعلى مستوى ما يقدم إجرائيا في مرحلة ما قبل المدرسة، فقد يتعلق الأمر إلى حد ما بمحتوى البرامج؛ لكنه يجب أن يتعلق بشكل أكبر بضمان التحاق الفئات المحرومة (الريفية والفقيرة) بمرحلة ما قبل المدرسة. وبديهي أن هذا ليس هو الحال في معظم البلدان، وتونس ليست استثناء في هذا الأمر، كما هو موضح في الفقرة 2 أدناه.

2

تحليل مرحلة الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في تونس

2. تحليل مرحلة الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في تونس، وفقًا لاستقصاءات الأسر المعيشية (MICS) لعام 2018

بالإضافة إلى استخدام البيانات الإدارية لضبط تعداد الأطفال في سن ما قبل المدرسة، فإن اللجوء إلى تحقيق عن الأسر المعيشية أمر مثير للاهتمام، بالنظر إلى أنه يستخدم بيانات فردية في نفس قاعدة البيانات، تشمل جميع الأطفال (الذين استفادوا أم لا من مرحلة ما قبل المدرسة) من ناحية، وربط الأفراد، بخصائصهم الاجتماعية والثقافية والجغرافية، من ناحية أخرى. فتوافر بيانات MICS لعام 2018 في هذا الشأن له قيمة كبيرة[1]. فنحن نقوم أول الأمر بفحص مسائل التغطية الشاملة للنظام، قبل التركيز على تلك المتعلقة بالفوارق الماثلة بين المجموعات السكانية.

1.2 التغطية الشاملة لنظام التعليم ما قبل المدرسي في تونس

دعونا نتذكر أولا الهيكل العام لعرض مرحلة التعليم ما قبل المدرسة في تونس، والتي تحتوي -كما هو معلوم -على ثلاثة مستويات، علما بأن، التمييز بين (أ) القسمين الأولين (اللذين يستهدفان -مسبقًا- فئات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات) و (ب) القسم الثالث الذي (يستهدف مسبقا -أيضا- الأطفال في سن 5 سنوات)، و يعد تحضيرا مباشرا لمرحلة الابتدائي، وهذا الأمر له ما يبرره. فإذا كانت وزارة التربية هي من يكفل وجود أقسام التحضيري، فإن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، ووزارة الشؤون الدينية لهما الدور الرئيس في القسمين الأولين. إضافة إلى ذلك، يضم النظام تعليما خاصا يغطي جميع المرحلة. ويشرح الجدول 1 أدناه وضعية تمرس الأطفال (من 3 إلى 7 سنوات) في البلد في عام 2018.

الجدول 1: وضعية تمدرس الأطفال (من 3 إلى 7 سنوات) في البلد (MICS) 2018.

التعداد	السن (بالسنوات)					المجموع	وضعية تعليم تلاميذ السنة أولى ابتدائي للسنة المنصرمة خلال فترة التحقيق	
	3	4	5	6	7			
تحضيري	981 71	254 141	740 175	013 38	509	497 427	التربية	168 173
ابتدائي	0	222	961 4	090 160	443 200	716 365	ابتدائي (معيدين)	411 12
مجموع المتمدرسين	981 71	476 141	701 180	358 198	952 200	468 793	بدون تعليم ما قبل مدرسي	343 27
تعداد سكان البلد	712 194	076 212	474 216	709 208	200 207	039 1 171	المجموع	922 212
% في التحضيري	% 37,0	% 66,6	% 81,2	% 18,2	% 0,2		الوافدون الجدد على الابتدائي	511 200
% متمدرس	% 37,0	% 66,7	% 83,5	% 94,9	% 97,0		% مع تعليم ما قبل مدرسي	% 86,4

[2] تم إجراء التحقيق في الفترة ما بين مارس وماي 2018 وشمل ما يقرب من 50 000 فرد. تم أخذ العينات بطريقة تضمن جودة المعلومات إلى أبعد حد مع إنشاء، بواسطة معاملات الترجيح، عينة بحث تمثيلية عن البلد ككل.

2.2 التفاوتات الحاصلة بين الأطفال في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة

ما يبرز جليا من خلال هذا الجدول في البداية، هو أن الغالبية العظمى من الملتحقين بالمدارس الابتدائية في فترة التحقيق (200 511) قد سبق وأن استفادت من تعليم ما قبل مدرسي (86,4 %)، إلا أنّ (13,6%) منهم لم تسنح لهم الفرصة قط الانخراط فيه. ونظرًا لأن التحقيق لا يحدد المستويات (الأقسام الثلاثة) في مرحلة ما قبل المدرسة، فمن المحتمل جدًا أن غالبية الأطفال الجدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية يأتون من صيغة من صيغ التعليم ما قبل المدرسي، أو التحضيري.

لا يسمح بتحديد الأقسامMICSوإذا كان استقصاء في التعليم ما قبل المدرسي، فإنه يسمح -على الأقل- بتحديد أعمار الأطفال. نقيس إذا مزاولة التعليم ما قبل المدرسي بمدى تقدم عمر الأطفال. نسبة الأطفال في سن ما قبل المدرسة هي في الواقع 37 % فقط للأطفال في سن 3 سنوات، وترتفع إلى حد 67 % في سن 4 سنوات، ثم ترتفع أكثر لتصل إلى 86 % في سن 5 سنوات.

لتحليل هذه الفوارق، نقوم على التوالي بفحص (أ) فرص الأطفال في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات و(ب) الفرص الأخرى للالتحاق به (لمدة غير محددة ومتغيرة) عند الالتحاق بالمدرسة الابتدائية.

1.2.2 الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن الثالثة

يقترح الجدول 2 أدناه تفاوتات أحادية العوامل في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات (مهما كان نمط التعليم)، بالتمييز بين الجنس ومكان الإقامة والمنطقة والخُمس العام للمستوى المعيشي للأسرة، فضلا عن المستوى التعليمي للوالدين.

الجدول 2: فرص الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات حسب الجنس، الوسط السكني، الجهة، وخُمس المستوى المعيشي (MICS 2018)

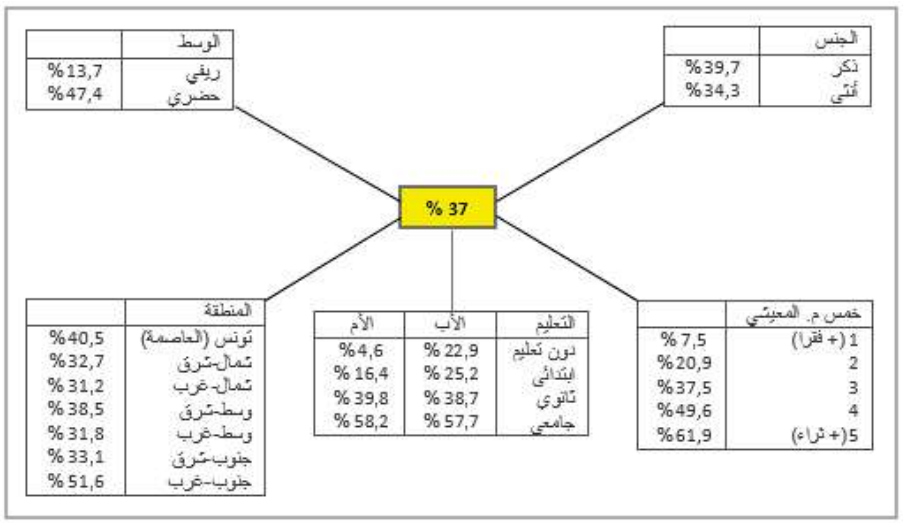

بطريقة **أحادية** العامل، تم تحديد فوارق واضحة بين مجموعات سكانية معينة.

- الفوارق الأدنى مستوى، تم تسجيلها بمتغير الجنس، مع وجود تغير بفارق 5 نقاط مئوية لصالح الذكور (39,7 % للذكور و34,3 % للإناث).

- لاحظنا في التحقيق أيضا فوارق ذات دلالة أكبر في الالتحاق ما بين مختلف جهات البلد. فأدنى الأرقام المسجلة (والقريبة نسبيًا من 32 %) تخص الجهات الأربعة: شمال-شرق، شمال-غرب، وسط-غرب، وجنوب-شرق. أما بضاحية تونس العاصمة الجهة وسط-شرق تحديدا، فالأرقام أفضل (40 %). وهي أفضل عموما أيضا جنوب-غرب البلد (51 %) (ولايات قفصة، توزر، قبلي).

- في إطار التحقيق ذاته، تم تسجيل فوارق أكثر بروزا بين المجموعات السكانية حسب الوسط، مع وجود فروق أكبر بين الأطفال القاطنين في المناطق الريفية، حيث يقدر متوسط الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي في سن 3 سنوات بـ 13,7 % فقط، بينما يبلغ معدل أطفال المناطق الحضرية 47,4%، (بفارق 34 نقطة مئوية، ولكن مع احتمال نسبة أكبر تقدر بـ 3,5 مرات منها لدى أطفال الريف).

- لكن الفوارق الأقوى التي تم تسجيلها، هي تلك التي تتعلق بخُمس المستوى المعيشي للأسر وأيضا بتلك التي تتعلق بالمستوى التعليمي للوالدين، ومستوى الأم خصوصا. حيث (أ) تكون الفرص أفضل -في الواقع-عندما تكون أحوال الأسرة أوفر حظًا اجتماعيًا واقتصاديًا، و(ب) تكون الفروق في الفرص كبيرة بين الأطفال في الأسر التي تنتمي إلى الشرائح الاجتماعية الأفقر (7,5 % فقط). بينما تكون عند الأطفال المنحدرين من أسرة تنتمي إلى شرائح أوفر حظًا (61,9 %)، فهي بدرجة احتمال أعلى بنسبة 8,3 مرات من الخمس الأوفر، في حين، يتم تسجيل الفروق الأكثر بروزا حسب المستوى التعليمي للأم، بقيمة 5 % كنسبة التحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في عمر 3 سنوات، عند عدم تلقى الأم أي تعليم، و58 % عندما تكون قد التحقت بالتعليم العالي (احتمال نسبة أعلى بـ 12,5 مرة).

هذه التقسيمات أحادية العوامل، هي بلا شك مفيدة كثيرا من أجل فهم التفاوتات الموجودة في فرص الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسة في عمر 3 سنوات بالبلد. غير أنها قد تكون مضللة بعض الشيء، طالما توجد ارتباطات وتفاعلات بين المتغيرات التي تم أخذها في الحسبان. لماذا الارتباطات؟ لأن الفقراء يعيشون في كثير من الأحيان (لكن ليس بالضرورة) بالأوساط الريفية، أو لأن المناطق المختلفة التي تم أخذها كعينة قد لا تحتوي على نفس متوسط مستوى خصائص الريف والفقر. ولماذا التفاعلات؟ لأنه من الممكن، على سبيل المثال، ألا يكون لجنس الطفل نفس التأثير على فرصه في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن الثالثة، اعتمادًا على كونه من وسط ريفي أو حضري، أو من أسرة ميسورة أو فقيرة. غير أن النتائج التجريبية (الامبريقية) المتحصل عليها تختلف عن التطلعات العفوية.

- بالنسبة للجانب الأول، يظهر جليا منذ البداية أن المناطق تم نمذجتها إلى حد ما من حيث (أ) توزيع سكانها بين حضري وريفي، و (ب) متوسط المستوى المعيشي لسكانها. وبهذا الشكل، تحظى ضاحية تونس على السواء، بأعلى نسبة تخص الطابع الحضري، وأعلى مستوى للمتوسط المعيشي. في حين أن المناطق الشمالية-الغربية والوسطى-الغربية والجنوبية-الشرقية هي الأكثر ريفية، ولديها أيضًا أدنى معدل لمتوسط المستوى المعيشي. ومن خلال التحكم في تأثير هذه الجوانب

فإن النتائج تظهر أن الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات للأطفال في هذه المناطق، المتأخرة على أساس الأرقام الإجمالية، قد استدركت ذلك. وهذا يشير إلى أن تأثير عرض الخدمات بشكل عام لا يعد حاسمًا، وأن جوانب الطلب تعد أكثر من ذلك بلا شك. وإذا كان دخل الأسرة المنخفض وتعليم الأم المتدني مرتبطين إحصائيًا، فإن هذا يُظهر أيضا الدور الفاصل الذي يلعبه هذا الأخير (مستوى تعليم الأم).

- وفيما يتعلق بالجانب الثاني، فإننا لا نلاحظ وجود علاقة فيما يخص الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن الثالثة بين تأثير الجنس والمستوى المعيشي أو مكان إقامة الأسرة، بل إن هناك ميلا إلى اعتبار أن كل هذه الأشياء متساوية، وأن الإناث أقل حرمانًا في هذا الجانب من الذكور على مستوى الوسط الريفي، منه على مستوى الوسط الحضري.

2.2.2 فرص الارتياد المسبق على مرحلة ما قبل مدرسية بين الملتحقين بالمدارس الابتدائية

يوضح الجدول 3 أدناه تفاوتات أحادية العامل في الارتياد المسبق على مرحلة ما قبل المدرسة (بغض النظر عن نوعه ومدّته) بين الملتحقين الجدد بالمدرسة الابتدائية، حسب الجنس، ومكان الإقامة، والمنطقة والخمس الإجمالي للمستوى المعيشي للأسرة.

بتعداد (86,4 %) لمتوسط فرص الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة قبل دخول المرحلة الابتدائية، والتي هي أعلى بكثير من تلك الخاصة بالالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات (37 %)، فليس غريبا أن نجد الفوارق الموجودة بين المجموعات السكانية أقل حدة من تلك التي لوحظت في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة بعمر 3 سنوات. ولكن التحديات -دون أدنى شك- أكبر فيما يتعلق بالالتحاق بالمدرسة الابتدائية، بحساب مرحلة ما قبل المدرسة (14 % من التلاميذ) أو بدونها، مقارنة بالالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة بعمر 3 سنوات.

والفوارق الكبيرة بين الجنسين هذه المرة تكاد تكون منعدمة. ومن بين المجموعات السكانية الأخرى التي تم معاينتها، فإن الفجوات في فرص المرور بمرحلة ما قبل المدرسة قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية تظل بالتأكيد كبيرة بين الأوساط الحضرية والريفية، وبين الشرائح الخمسية لمستوى المعيشة، ووفقًا للمستوى التعليمي للوالدين، خاصة لدى الأم (وبين المناطق أيضًا)، لكنها أقل حدة وكثافة من تلك التي لوحظت في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة بعمر 3 سنوات. وبالتالي، هناك فرق ملحوظ بين الأطفال في الأوساط الحضرية، الذين يرجح أن يكونوا قد استفادوا من فرصة بنسبة 94 % في قضاء عام واحد على الأقل في مرحلة ما قبل المدرسة قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، في حين أن هذا ليس هو حال الـ 73 % (21 نقطة مئوية أقل) من الأطفال المقيمين في الأوساط الريفية.

الجدول 3: فرص الالتحاق المسبق بالتعليم ما قبل مدرسي بين الملتحقين الجدد بالمدارس الابتدائية حسب الجنس، مكان الإقامة، المنطقة وخمس المستوى المعيشي (MICS 2018)

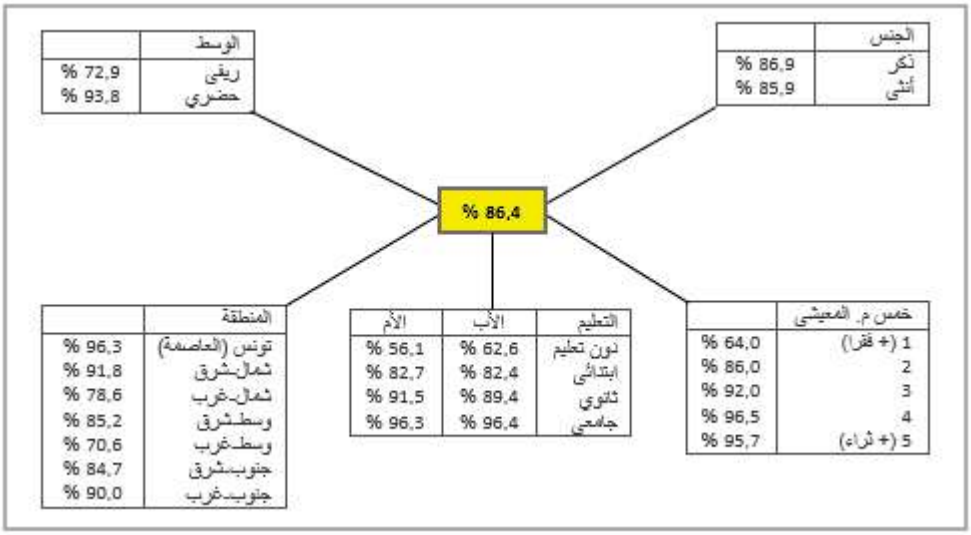

بالنظر إلى الانتماء الإقليمي (كما هو محدد في التحقيق)، نلاحظ أن السكان المقيمين بالوسط-الغربي على وجه الخصوص، هم الذين تم تحديدهم على أنهم متأخرون عن الركب (71 %) من الأطفال في سن ما قبل المدرسة من بين الملتحقين بالمدارس الابتدائية)، وبنسبة أقل، السكان المقيمين في الشمال-الغربي (79 %).

وفيما يتعلق بتأثير المستوى المعيشي للأسرة، لا يوجد هناك فرق واضح (بين 92 و96 % من الملتحقين بالمدارس الابتدائية الذين استفادوا من قبل من تعليم ما قبل مدرسي) ضمن الخُمس الثلاثة (60 % من السكان) الأوفر حظا في المجتمع. وعلى النقيض من ذلك نجد أن الأطفال من العائلات التي تقع في الخمس الأفقر، أقل فرصا بكثير (64 %) لأن يكونوا قد مروا بالمرحلة ما قبل مدرسية عند التحاقهم بالمدرسة الابتدائية. وأن فرص الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة لطفل لم تتلق أمه أي تعليم، هي في حدود 56 % فقط، ولكنها ترتفع إلى 83 % إذا كانت قد ارتادت المدرسة الابتدائية، كما أنها تتجاوز 90 % إذا تلقت تعليما ثانويا أو جامعيا.

نلاحظ أيضًا أن البيانات الفردية المتعلقة بفرص الحصول مسبقا على تعليم ما قبل مدرسي، بين الملتحقين بالمدرسة الابتدائية تستجيب لبنية (أ) مجموعة من الفوارق، (ب) تفاعلات. ففي المستوى الأول، أظهرت التحاليل متعددة المتغيرات التي تم إجراؤها أن المتغيرات الفردية المختلفة، باستثناء الجنس، وبدرجة أقل المنطقة، لها تأثير ضئيل وربما منعدم، وأن المستوى التعليمي للأم، عندما يكون متدنيا، وبالأخص عند عدم تلقيها لأي تعليم، يكون له وقع سلبي ظاهر، بغض النظر عن تأثير مستوى الدخل.

وبالنسبة للتفاعلات، تشير التقديرات إلى أن 61 % فقط من أبناء الريف الفقراء (الخُمس الأدنى) الذين استفادوا من مرحلة ما قبل المدرسة قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، في حين أن الفئة الأخرى التي تقابلهم، أي الفقراء المقيمين في المنطقة الحضرية تبلغ 91 % (أعلى بـ 30 نقطة مئوية)، مما يدل على أن تأثير الريف، السلبي، أكثر حدة على الفقراء منه على بقية السكان. وإجمالاً، 99 % من الملتحقين بالمدارس الابتدائية من المناطق الحضرية، ومن الأثرياء، قد التحقوا بمرحلة ما قبل المدرسة.

3

تعداد تعليم ما قبل المدرسة

3. تعداد تعليم ما قبل المدرسة، والتغطية حسب الإحصائيات المدرسية

1.3 الهيكل العام لنظام ما قبل المدرسة التونسي

في تونس، يتم ضمان التعليم قبل المدرسي من خلال ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

- الهياكل التابعة لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (MFFEPA). يمكن أن يكون لها وضعيات قانونية متباينة، (قطاع خاص أو عمومي، مؤسسات شبه عمومية أو مسيرة من طرف جمعيات ذات طابع اجتماعي إلخ...) تقدم هذه الهياكل خدمات ما قبل المدرسة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 إلى 5 سنوات.
- الكتاتيب مؤسسات تخضع لمسؤولية وزارة الشؤون الدينية، وتستهدف الأطفال في سن 4 و5 سنوات. ويتمثل دورها التقليدي في إعداد الأطفال لحفظ وتدارس القرآن، لكنها تقدم أيضا تعليمًا أكثر تنوعًا، يتضمن على وجه خاص، تنمية مهارات القراءة والكتابة، والحساب، والنمو المعرفي.
- وأخيرًا، القسم التحضيري (السنة التي تسبق الالتحاق بالمدرسة الابتدائية) وهو جزء من التعليم القاعدي الذي تسهر عليه وزارة التربية الوطنية، ولكنه ليس إلزاميًا. وهذا النوع من الخدمات يمكن أن تكفله المدارس العمومية (بما في ذلك المدارس الابتدائية التابعة لوزارة التربية)، والمدارس الخاصة / شبه العمومية (للهياكل المحددة في النقطتين السابقتين).

2.3 تعداد التلاميذ في مختلف أنماط هياكل مرحلة ما قبل المدرسة

يقدم الجدول 4 أهم أرقام التعداد بمرحلة ما قبل المدرسة لآخر 3 سنوات حسب مختلف أنماط الهياكل.

الجدول 4: تعداد مرحلة ما قبل المدرسة وفق مختلف أنماط الهياكل (2018-2020)

التعداد	744 214	374 209	229 203	500 209	070 213	045 209	518 209	678 211	211 211	347 627	615 631	407 632
السنوات	2018-19			2019-20			2018-19			جميعا		
عدد التلاميذ	ق.أص(3س)	ق.م (4س)	ق.أك(5س)	ق.أص(3س)	ق.م (4س)	ق.أك(5س)	ق.أص(3س)	ق.م (4س)	ق.أك(5س)	2018-19	2019-20	2020-21
MFFEPA	504 58	014 99	675 85				63 115	102 143	92 462	234 882		257 720
خاص							59 316	95 659	88 411	219 571		243 386
عمومي							1 522	2 053	1 169	5 722		4 744
البلديات							972	1 287	676	3 958		2 935
وزارات أخرى							360	408	314	1 264		1 082
MFFEPA							190	358	179	500		727
جمعيا./منظ.							2 277	4 431	2 882	9 590		9 590
أقسام تح.	0	0	74 707	0	0	75 654	0	0	73 237	74 707		73 237
خاص	0	0	16 110	0	0	16 110	0	0	16 110	16 110		16 110
عمومي	0	0	58 597	0	0	59 544	0	0	57 127	58 597	59 544	57 127
كتاتيب	0	28 566	24 331	0	30 205	27 049	0	27 214	26 840	52 897	57 254	54 054
المجموع	58 504	127 580	184 713				63 115	129 357	192 539	362 486		385 011
ن.خ.ت*	27,2 %	60,9 %	90,9 %				30,1 %	61,1 %	91,2 %	57,2 %		60,9 %

نسبة الخام للتمدرس

في سنة 2020-2021، كان هناك بشكل عام 011 385 طفلاً في مرحلة ما قبل المدرسة بالبلد، يعطي هذا معدل التحاق خام إجمالي مقدّر بـ 60,9 %، وهو رقم أعلى بقليل من 56 % الذي يعتبر معدل بلدان لها نفس المستوى التنموي لتونس. ولكن، ما يميز البلد أكثر من حيث التغطية، هو هيكلة التمدرس التي وضعت حسب السن. وبما أنه تم تحديدها (أعلاه) على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية، فإن التغطية تختلف بشكل كبير اعتمادًا على ما إذا كان القسم الأصغر (3 سنوات) أو القسم الأوسط (4 سنوات) أو القسم الأكبر (5 سنوات أو قسم الفصل التحضيري). في حين أن أرقام القسم الأصغر تتناسب مع 30 % من الأطفال بعمر 3 سنوات في البلاد، يرتفع هذا الرقم إلى 61% بالنسبة للقسم المتوسط (في إشارة إلى عدد الأطفال البالغين من العمر 4 سنوات) و 91 % للأطفال بعمر 5 سنوات في الدولة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الزيادة في التغطية بين 3 و4 سنوات ترجع جزئيًا إلى حقيقة أن الكتاتيب لا تُدرج الأطفال في سن 3 سنوات، بل تهتم فقط بمن هم في سن 4 و 5 سنوات. من جانب آخر، نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الأعداد بين 3 و 4 سنوات في الصيغ الأخرى لمرحلة ما قبل المدرسة (+ 40 000 طفل في سن 4 سنوات، مقارنة بمن هم في سن 3 سنوات في 2018، و + 39 000 في 2020). وبطريقة نوعا ما مشابهة، فإن الزيادة في التعداد بمرحلة ما قبل المدرسة في سن الخامسة (مقارنة بأولئك في سن الرابعة) تعود إلى العرض الاستثنائي على مرحلة ما قبل المدرسة الذي يقدمه الصف التحضيري (في المدارس الابتدائية الحكومية وبدرجة أقل، في المدارس الخاصة). ولكن هناك خطوة نحو تقليل عدد الصيغ الأخرى لمرحلة ما قبل المدرسة، نظرًا لأن أعداد الهياكل المختلفة التابعة لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (MFFEPA) أقل بكثير (بحوالي 10 000) بالقسم الأكبر (5 سنوات) مقارنة بالقسم الأوسط (4 سنوات)، مما يدل على أن بعض الأطفال الذين بدأوا تعليم ما قبل المدرسة بدور الحضانة قد أكملوا تعليمهم بالصف التحضيري.

إلى جانب هذه النظرة الشاملة عن التعداد، يجب التمييز بين وزن الصيغ المختلفة. وهنا نلاحظ، إذا ما وضعنا جانبًا الكتاتيب والصف التحضيري (بمعنى أن نستهدف الصيغ التي تشرف عليها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن)، أن ثقل القطاع الخاص أكبر بكثير (94 %) في عرض خدمات تعليم ما قبل المدرسة. ونشير هنا إلى أن الأمر يتعلق أساسا بالقطاع الخاص الناتج عن مبادرة مروجين خواص (بعض الشركات الكبيرة تنظم خدمات تعليم ما قبل المدرسة لأبناء موظفيها، لكن أعدادها تبقى جد ضئيلة).

بعض البلديات (بما في ذلك تونس)، وكذلك بعض الوزارات (على غرار وزارة الدفاع والصحة)، تنظم بدورها خدمات مرحلة ما قبل المدرسة، ولكن مجمل تعداد هاتين الصيغتين لا يتجاوز حدود 4000 طفل. مع وجود تعداد للأطفال في سن مرحلة ما قبل المدرسة يبلغ حوالي 000 10 طفل، تتمتع الجمعيات أو المنظمات (بما في ذلك على وجه الخصوص، الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي واتحاد النساء التونسيات) بوزن أكبر، لكن هذه الفئة لا تمثل، في 21-2020 إلاّ 6 % فقط من تعداد الملتحقين بمرحلة ما قبل المدرسة (باستثناء الكتاتيب والصف التحضيري). ومن المهم في الأخير، الإلماع إلى أن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تدعم أيضًا بشكل مباشر سير عدد صغير من منشآت التعليم ما قبل مدرسي، والتي تضم ما يقارب 700 طفل في 2020-2021.

بالإضافة إلى كل هذه الصيغ التي تشرف عليها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، يتلقى عدد كبير من الأطفال خدمات تهدف إلى تطوّرهم على المستوى الفردي وإعدادهم لدخول المدرسة

الابتدائية. يحدث ذلك من جهة، بفضل الكتاتيب (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و 5 سنوات)، ومن جهة أخرى، عن طريق المدارس الابتدائية التي فتحت على مستواها صفوفا وأقساما تحضيرية (أطفال في سن 5 سنوات). ففي عام 2020، استقبلت الكتاتيب 000 27 طفل في سن 4 سنوات، وعددا مماثلا من الأطفال في سن 5 سنوات (لتغطي بذلك ما بين 12 و 13% من فئة الأطفال الذين ينتمون إلى هذه الشريحة العمرية).

أخيراً ليس من نافلة القول أن نشير بشيء ولو بإيجاز، أن الصف التحضيري يساهم بـ 000 73 طفل (000 57 بالقطاع العمومي، و 000 16 بالقطاع الخاص) يتم تحضيرهم للمدرسة الابتدائية. والحصيلة هي أن الصف التحضيري يقدم خدمة لـ 34 % من الأطفال بعمر 5 سنوات، مع ضرورة عدم إغفال أن أكبر عدد (42 %) من الأطفال بعمر 5 سنوات المستفيدين من تحضير للمدرسة الابتدائية، يتلقونه بالأخص داخل رياض الأطفال (التي تشرف عليها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وغالبًا ما تكون في هيئة تابعة للقطاع الخاص).

يقدم الشكل 1 نظرة عامة عن نظام التعليم ما قبل المدرسة التونسي لعام 2020.

الشكل 1: الهيكل العام لنظام التعليم ما قبل المدرسة التونسي خلال عام 2020

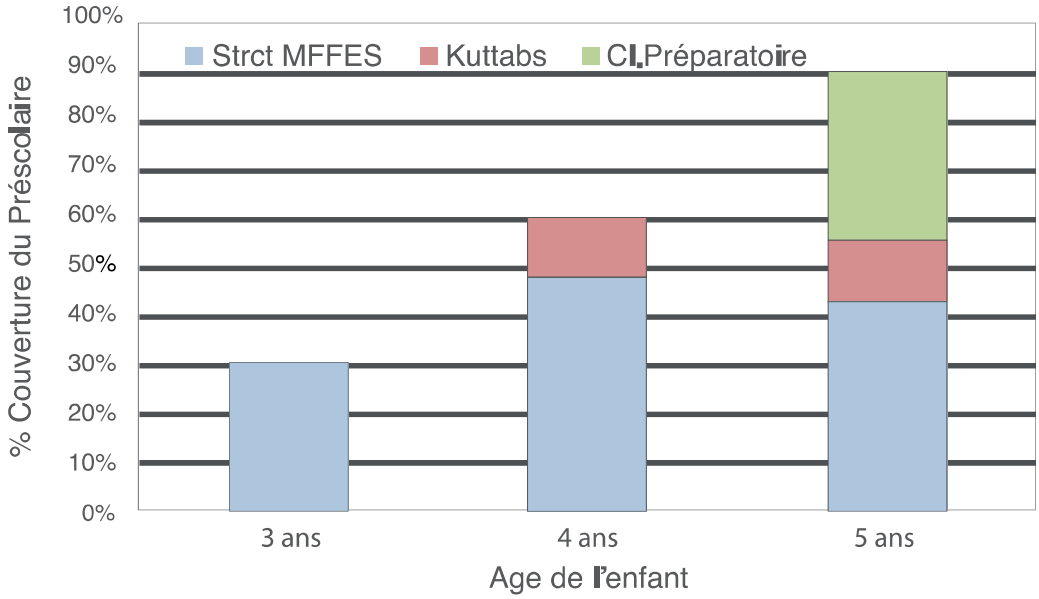

بشكل عام، الرسم البياني يظهر من خلال عرض تعداد الأطفال بصيغه المختلفة، (أ) حالة تشتت كبيرة و (ب) ثقل محدود للتعداد الموجود في الهياكل العمومية (أو الممول أساسا من المال العام)، فهي تمثل فقط 23 إلى 34 % من إجمالي التعداد، اعتمادًا على ما إذا اعتبرنا الكتاتيب، جزءًا من الفئة التابعة «للقطاع العام»، أم لا. وهذه الأرقام أقل بكثير من نسبة 65 % كمعدل ملاحظ ببلدان العالم التي لديها نفس الناتج المحلي الإجمالي للفرد لتونس.

4

جودة خدمات مرحلة ما قبل المدرسة المقدمة

4. في ما يخص مسألة جودة خدمات مرحلة ما قبل المدرسة المقدمة

إلى جانب موضوع التغطية، فمسألة الجودة ضرورية بلا شك، وهي موضوع يجب النظر فيه. فهو مهمّ بالتأكيد بالنظر لكل المستويات الدراسية، لكن النتائج التحليلية التي تم الحصول عليها في بلدان أخرى تظهر مدى أهمية الجودة في هذا الجانب خاصة بالنسبة لمرحلة ما قبل المدرسة.

- أحد أسباب ذلك، حسبما أكدته هذه الدراسات، أن جودة تحضير التلاميذ للمدرسة الابتدائية مهم للحصول على مكتسبات قيّمة خلال هذا الطور التعليمي.

- السبب الثاني هو أنه، تحت غطاء الاسم العام لمرحلة ما قبل المدرسة، نجد خدمات ذات خصائص متنوعة للغاية (المدة الزمنية، الموارد البشرية والمادية المعبأة، المحتويات المستهدفة، المناهج التربوية المتبعة بهدف نقلها، إلخ). يتضح حينها، بالنظر إلى البلد وأيضا إلى/ صيغة التعليم ما قبل مدرسي المنتهجة داخل دولة ما، أنه قد توجد اختلافات كبيرة فيما يتعلق بواقع خدمات ما قبل المدرسة المقدمة. يتضح أيضًا أنه، حسب كل دولة ووفقا للأحكام المعتمدة، يختلف الأثر الفعلي لمرحلة ما قبل المدرسة سواء، (أ) على مستوى الإعداد للتعليم الابتدائي أو (ب) على صعيد المكتسبات المحصلة خلال هذا الطور، وتتعدد على نطاق واسع تأثيرات تعليم ما قبل المدرسة، فبمقدورها أن تكون إيجابية وكبيرة، كما يمكنها أن تكون أيضا جد متواضعة وربما غائبة بالكامل.

تعتبر جودة التعليم ما قبل مدرسي أيضا جديرة بالاهتمام كما هو في حالة دولة تونس، وذلك لسببين محددين ومتكاملين، الأول: هو أن معدل نتائج التلاميذ التونسيين المتحصل عليها خلال مشاركتهم الأخيرة في البرامج الدولية لتقييم مكتسبات تلاميذ المدارس الابتدائية، هو أقل بحوالي 25 نقطة (مقياس PISA) من متوسط الدرجات المقدرة في البلدان ذات الخصائص المماثلة (نفس الناتج المحلي الإجمالي/ للفرد، المستوى التعليمي للسكان، والتهيئة العمرانية) لتلك الموجودة في تونس. في هذه الظروف، يمكن لمرحلة ما قبل المدرسة أن تلعب دورًا (من أجل فهم ضعف الدرجة المتحصل عليها من جهة، وتوقع ما قد يساهم به التعليم ما قبل مدرسي الجيد في تحسين الوضع من جهة أخرى). والسبب الثاني يعود إلى تعدد الصيغ المقدمة، مع العلم أنه من غير المحتمل أن تكون الجودة الحقيقية لهذه الصيغ المختلفة الهادفة لإعداد الأطفال لمرحلة الابتدائي متجانسة. الافتراض هو بالطبع: أن بعض الصيغ أو بلغة أخرى، أن أنماطا معينة من التنظيم، هي أفضل من غيرها. ومن الواضح أننا نرغب في معرفة أيا منها أفضل.

وبخصوص هذه المعطيات الهامة، نشير إلى أن إحدى الصعوبات التي سنواجهها من أجل تعيين استراتيجية شاملة ومسوغة لتطوير مرحلة ما قبل المدرسة في تونس، هي وجود تقييم مسبق خاص بالجوانب النوعية للخدمات المقدمة في البلاد، وتأثيراتها الموضوعية في تحضير التلاميذ للمدرسة الابتدائية، وفي تعلّماتهم خلال هذه المرحلة من التعليم ما قبل مدرسي (في بدايتها أو من بعدها). ومع ذلك، سيكون بمقدورنا في بعض الأحيان اقتراض نتائج العمل التحليلي التي استخلصت في بلدان أخرى لتغذية التفكير حول هذه النقاط، ضمن إطار العمل المسطر له.

1.4 سبل تنظيم وإدارة خدمات التعليم ما قبل مدرسي

1.1.4. المتغيرات التي تميز التنظيم الرسمي للخدمات المقدمة

نسلط الضوء هنا تباعا على، (أ) الوقت المخصص لأنشطة مرحلة ما قبل المدرسة، (ب) نسبة تأطير الأطفال و (ج) المستوى العلمي ودرجة تكوين المعلمين، بالإضافة إلى حجم مداخيلهم الشهرية، (د) المواد الاستهلاكية، التجهيزات والمعدات الصغيرة المخصصة للتلاميذ، (ه) المحتويات، المقاربات البيداغوجية والحوكمة، (و) تكاليف تشغيل الخدمات المقدمة.

2.1.4 مدة نشاط مرحلة ما قبل المدرسة التي يمكن أن يستفيد منها الأطفال في البلد

العنصر الأول الذي يميز جانب الاستثمار في خدمات ما قبل المدرسة، هو حجم نشاط مرحلة ما قبل المدرسة الذي يمكن للأطفال في البلد الاستفادة منه قبل دخولهم المدرسة الابتدائية. ينتج هذا بدوره عن عاملين، هما: (أ) عدد السنوات التي كان فيها الأطفال بمرحلة ما قبل المدرسة، (ب) عدد ساعات الخدمات المستفاد منها في كل سنة من هذه السنوات.

- فيما يتعلق بالعامل الأول (كمي لا ينظر لأي صيغة من صيغ تعليم ما قبل المدرسة)، المعلومات الواردة في الرسم البياني 1 أعلاه، تجعل من الممكن تحديد خلال سنة 2020، تقسيما للمسار التعليمي للأفراد بمرحلة ما قبل المدرسة من أربع مجموعات: حوالي 30 % منهم أمضوا 3 سنوات بمرحلة ما قبل المدرسة، وعددا آخر منهم، بدرجة أكثر أو أقل، أمضوا سنتين، وأفراد مجموعة ثالثة بذات الحجم، استفادوا من سنة واحدة فقط. أخيرًا، يلتحق حوالي 10 % من التلاميذ بالمدرسة الابتدائية دون أن يتم إعدادهم بمرحلة ما قبل المدرسة. وبهذا يتبين أن معدل المدة الفعلية لمرحلة ما قبل المدرسة هو 1,81 سنة.

✓ فيما يتعلق بالحجم الساعي الفعلي لمرحلة ما قبل المدرسة الذي يحتمل أن يستفيد منه الأفراد، فالمعلومات بخصوصه غير متاحة بشكل تلقائي، مع العلم أن معرفة ما يجري في البلدان الأخرى يعطي، لتونس، إمكانية تنويع هذه البيانات الإحصائية وفقًا للصيغ المختلفة. وهكذا، فإن المناقشات مع الجهات الفاعلة في مختلف الصيغ، تجعل من الممكن تحديد الاختلافات في أداء أنشطة مرحلة ما قبل المدرسة من حيث عدد الأسابيع في السنة، وعدد الأيام في الأسبوع، وعدد الساعات في اليوم.

يقدم الجدول 5 أدناه التقديرات التي تم إجراؤها لمختلف صيغ مرحلة ما قبل المدرسة الموجودة في البلد خلال عام 2020. حتى ولو كانت هذه الأرقام مجرد تقديرات قد تشمل بعض الحسابات التقريبية (الاستخدامات المتباينة للزمن في هياكل ما قبل المدرسة) والمتغيرات، **فصورة التجانس الكبير** هي التي تظهر بوضوح. وهنا يمكن تمييز أربع مجموعات من الهياكل.

أ) على أحد طرفي الطيف، يسجل الفصل التحضيري العمومي أدنى رقم، وهو 459 ساعة خلال السنة. يرجع تدني هذا الرقم إلى أن الصيغة تكدس: (1) تأخرا في بداية العام الدراسي، ولا تشتغل إلا 4 أيام فقط في الأسبوع، و (2) لا تقدم خدمة إلا لمدة 4 ساعات فقط خلال هذه الأيام.

ب) على الطرف الآخر من الطيف، تقدم هياكل القطاع الخاص (علاوة على المدارس الابتدائية الخاصة التي توفر فصلا تحضيريا) أكبر عدد من ساعات العمل (1 202) على مدار العام. ترجع القيمة العالية لهذا الرقم إلى حقيقة أن هذه الهياكل، تقدم بطريقة ما، خدمات بشكل مزدوج، للأطفال (لتطورهم العاطفي والاجتماعي والمعرفي) ولأسرهم (من خلال إشغال أطفالهم بشكل مدروس) على مدى فترة طويلة نسبيًا.

الجدول 5: الحجم الساعي المخصص لتسيير خدمات التعليم ما قبل مدرسي - حسب الصيغة

2020-21	أسابيع[1] / السنة	أيام / الأسبوع	ساعات / اليوم	ساعات / السنة
في إطار MFFEPA				
هياكل خاصة	36,5	5,7	6	**1 202**
هياكل عمومية				
بلديات	31	4,5	5,5	764
وزارات	31	4,5	5,5	764
هياكل MFFEPA	33	5,0	5	825
جمعيات/منظمات	33	5,0	5	825
فصل تحضيري خاص	33	5,0	5	825
فصل تحضيري عمومي	**29**	**4,0**	**4**	**459**
كتاتيب	33	5,0	3,75	**619**

ج) مع حجم ساعي في السنة مقدر بـ 800 ساعة، أما الصيغ الأخرى، فتتواجد معظمها بين الحالتين اللتين تم ذكرهما آنفا.

د) وأخيرًا، الكتاتيب بحجم ساعي يعتبر مقدار تكفل صغير نسبيًا ويقدر بـ 619 ساعة خلال السنة.

علاوة عن ملاحظة هذه الاختلافات، فإن هذا التباين، يثير تساؤلات عدة. وللانتقال من الملاحظة إلى التقييم النقدي، يستوجب الأمر إدراك تأثير وقع التحاق الأطفال، بصيغة أو بأخرى، على النتائج الملموسة (من حيث الإعداد للمدرسة الابتدائية أو الأداء المقدم خلال الطور). وكما ذكر في النقطة 4 أعلاه، فإننا لا نملك حاليًا عملا تحليليا خاصا بتونس، من شأنه أن يسمح لنا بإصدار حكم سليم على هذا المستوى.

ومع ذلك، يمكن للمرء استعارة نتائج الدراسات التجريبية التي أجريت لفائدة اليونيسيف في السنوات الأخيرة بـ 12 دولة من جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا. وأثبتت أنه من الأفضل أن تكون بين 700 و750 ساعة في السنة، وأنها إن كانت أقل من 600 ساعة، فستتأثر نتائج تعلم الأطفال بشكل كبير، بينما لم يتم بعد تأكيد ميزاتها الإضافية إذا كانت فوق 800 ساعة.

- بناءً على نتائج هذه الأعمال، نلاحظ أن الصيغ الخمس للمجموعة (ج) أعلاه (البلديات، والوزارات، وهياكل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، والجمعيات والأقسام التحضيرية الخاصة) ستكرس بالفعل حجمًا ساعيا سنويًا مناسبًا. وسيكون الوضع كذلك لكلتا الصيغتين (شركات وخواص يعرضهما مروج واحد) اللتين تكرسان 1 200 ساعة، في حالة ما

تم تحديد عدد الأسابيع على مدار العام مع أخذ بعين الاعتبار ١) تواريخ بدء العام الدراسي وانتهائه (لم يتم احتساب افتتاح بعض الهياكل في شهري جويلية وأوت)، ٢) الإجازات المدرسية (مدتها قد تختلف على مدار العام اعتمادًا على الصيغة)، و ٣) الأعياد الرسمية.

إذا وفرت أكثر من 800 ساعة، من خلال الجمع بين فرص مثيرة للاهتمام، تحرص عليها العائلات من أجل شغل وقت الأطفال.

- هناك صيغتان تتطلبان اهتمامًا خاصًا. وينطبق الحال في المقام الأول بصيغة الفصل التحضيري العمومي، الذي يمنح حجمًا ساعياً سنويًا يبلغ 460 ساعة، ويصادف أنه أقل بكثير مما تم اعتباره سابقا مرغوبا فيه، وسيحتاج ذلك -بلا ريب- إلى التفكير في إجراء تعديلات. وكذلك الحال بالنسبة للخدمات التي تقدمها الكتاتيب.

في حقيقة الأمر، يعتبر الرقم المقدر بـ (619 ساعة)، منخفضا إلى حد ما، من جهة، علما أن قدرًا معينًا من الوقت، من جهة أخرى مخصص للأنشطة ذات التوجه الديني بقيمة تقدر بـ (حوالي 100 ساعة في السنة)، مقللا بذلك وقت التعلم ذي الطابع المعرفي، ومن هنا سيكون مبررا لزيادة الحجم السنوي إلى ما بين 750/800 ساعة، وعلى هذا النحو يتم تخصيص الوقت الإضافي للأنشطة التي تستهدف إعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة الابتدائية.

3.1.4 نسبة تأطير التلاميذ

بهدف منح خدمات على المستوى الوطني لفائدة 011 385 طفلا في سن ما بين 3 إلى 5 سنوات، الذين التحقوا بتعليم ما قبل المدرسة في 2020-2021، بجميع الصيغ الموجودة، تم تعبئة 22 974 مربياً، وهذا يعطي نسبة تأطير إجمالية قدرت بـ 16,8 طفل لكل معلم.

✓ إن متوسط نسبة التأطير التربوي بجميع بلدان العالم تفوق بقليل 20 (20,3)، فيما تقدر بـ 20,8 بالبلدان التي لديها نفس درجة تنمية دولة تونس. كما أن نسبة (أطفال-معلم) في تونس، هي أقل منها في البلدان التي لديها نفس مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس، ظروف تدريس أكثر أريحية للتلاميذ والمعلمين من ناحية، ومن ناحية أخرى، إذا كانت كل الجوانب الأخرى مهيأة، فإنها تشكل تكلفة خدمات أعلى. وسيكون توافر نتائج التلاميذ ذا قيمة في تحديد الرقم الكمي الأفضل المتعلق بتأطير تلاميذ مرحلة ما قبل المدرسة في تونس، بحيث أ) يُترجم إلى تعلّمات أفضل للتلاميذ، أو ب) يعكس استهلاكا مفرطا وغير مجد عند الموظفين. من الواضح أننا نميل إلى التفكير في أهمية الاقتراح الأول، لكن الدراسات التجريبية (السنغال والكاميرون وكوت ديفوار وفرنسا) لا تبين أي تأثير لحجم الصف الدراسي على نتائج تلاميذ مرحلة ما قبل المدرسة عندما تتراوح بين 15 و 30 تلميذا، مقترحة بذلك مبدئيا أن يكون الاقتراح الثاني أكثر مصداقية.

✓ لكن الرقم 16,8 الذي يمثل نسبة عدد الأطفال إلى عدد المربين، هو متوسط معدل التأطير في عموم البلد. غير أن المعلومات الواردة في الجدول 6، أدناه، تشير إلى وجود **نسب جد مختلفة، وذلك حسب الهياكل** التي تقدم خدمات من قبيل تعليم ما قبل مدرسي.

الجدول 6: متوسط نسبة تلاميذ إلى مربي حسب صيغة هيكل تعليم ما قبل المدرسة (2020-21)

الصيغ	دور الحضانة (3-5 سنوات) و. الأسرة، والمرأة، والطفولة، وكبار السن					أقسام التحضيري (5 س.) و. التربية		و. الشؤون الدينية (4-5 سنوات)	جميعها
	الصيغ الخواص	مؤسسات عمومية			الجمعيات	الهياكل		الكتاتيب	
النسبة		البلديات	و. الدفاع	MFFEPA		عمومي	خاص		
أطفال/مربي	14,5	17,7	8,7	26,0	24,2	20,6	14,8	27,4	16,8
أطفال/غير معلمين	34,1	7,9	4,5	40,0	37,8	"83,7"	80,6	مرتفع جدا	

الصيغ المختلفة في الجدول، تبين تفاوت النسب بين عدد الأطفال وعدد المربين المسؤولين عنهم، في نطاق يتراوح ما بين 8,7 (في الهياكل التابعة لوزارة الدفاع) و27,4 (في الكتاتيب). والأرقام متدنية (14,5) في الهياكل الخاصة، سواء كانت دور حضانة أم أقسام تعليم ما قبل المدرسة الملحقة بمدرسة ابتدائية. قيمة نسبة الأطفال إلى المربين هي أعلى قليلاً في الهياكل الملحقة بالبلديات (17,7). وهي قريبة من المعدل المقدر في البلدان التي لديها نفس مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة تونس في أقسام التحضيري العمومية، وتتجاوز قليلاً معدل معيار المقارنة الدولية لدور الأطفال التي تنظمها الجمعيات (24,2)، وتلك التي تسيرها وزارة الأسرة بشكل مباشر (26).

أخيرًا، يمكن على أساس المقارنات الدولية، أن تُظهر أنّ أرقام الجمعيات والكتاتيب -هي وحدها- المرتفعة، ولكن قد لا يكون هذا هو الحال إذا كانت نتائج الدراسات التجريبية المذكورة أعلاه (أي لا يوجد تأثير سلبي لهذا القيمة الإحصائية على نطاق يتراوح ما بين 15 و30 طفلاً لكل مربي) صالحة أيضًا لتونس.

إجمالا، وبغض النظر عن كوننا لا نملك في السياق التونسي أي قياس معتمد لبيان تأثير نسبة التأطير الكمي للأطفال على درجة إعدادهم للطور الابتدائي، ومن الواضح أنه يعكس صورة للتباين الموجود في نظام تعليم ما قبل المدرسة بالبلد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النتيجة ستتعزز أكثر عند مراعاة وجود طاقم من غير المعلمين في هياكل ما قبل المدرسة. أنظر (الجدول 6 أعلاه).

4.1.4 الخصائص الأكاديمية ومستويات الأجور لدى المعلمين

- إن بحث خصائص ومؤهلات المعلمين الرسمية، وخاصة مستواهم الأكاديمي، يستكمل شرح جوانب التأطير المقدم لأطفال مرحلة ما قبل المدرسة. علما بأن هيئة المربين التي تم تتبعها عام 2020 ناتجة عن عمليات التوظيف التي تمت في تواريخ مختلفة. ومع تطورات معايير هذا التوظيف بمرور الوقت. تبين أن أعضاء هيئات التدريس في الخدمة خلال سنة 2020-21، يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات: (أ) الأساتذة والمربين (المربيات)، بمستوى ليسانس أو ماجستير (بكالوريا +3/4)، (ب) المنشطين التربويين (المنشطات التربويات) بمستوى بكالوريا أو أعلى بقليل، وأخيرا (ج)

أعـوان التنشـيط الذيـن مسـتواهم الأكاديمـي أدنـى مـن مسـتوى البكالوريـا.

توضـح المعلومـات الـواردة فـي الجـدول 7 أدنـاه، نـدرة أعـوان التنشـيط عمومـا، حيـث نجدهـم فقـط فـي ريـاض الأطفـال الخاصـة فهـم يمثلـون (18 % مـن أعضـاء هيئـة التدريـس) إجمـالا، وكذلـك فـي هيـاكل الجمعيـات، أيـن يمثلـون 7 % مـن أعضـاء هيئـة التدريـس. وتجـدر الإشـارة فـي هـذا، إلـى أن هـذه الفئة مـن الموظفيـن يُتوقـع مبدئيـا أن تختفـي تدريجيـاً فـي مراحل لاحقة.

- تمثـل الفئتـان الأخريـان (المنشـطات التربويـات والمربيـات/ الأسـاتذة) 45 % مـن مجمـوع هيئـة التدريـس فـي مرحلـة مـا قبـل المدرسـة (بصيغـه المختلفـة) لكـن بنسـب مختلفـة. ومـن الملفـت للنظـر وجـود اختلافـات كبيـرة بيـن الصيـغ المؤسسـية العموميـة (هيـاكل البلديـات، والـوزارات «الأخـرى»، وتلـك التابعـة لـوزارة الأسـرة والمـرأة والطفولـة وكبـار السـن بخصـوص ريـاض الأطفـال، والفصـول التحضيريـة العموميـة) التـي توظـف ب +/ - 100 % مـن المربيات/الأسـاتذة، بينمـا تمثـل المنشـطات التربويـات غالبيـة الموظفيـن برياض الأطفـال الخاصـة (63 %) و بهيـاكل الجمعيـات (56 %).

الجدول 7: مختارات من مؤشرات خاصة بصيغ مرحلة ما قبل المدرسة (2020-2021)

الوزارة الوصية	الأسرة، المرأة، الطفولة وكبار السن							الشؤون الدينية	التربية الوطنية	
صنف الهيكل	رياض الأطفال خاص			رياض الأطفال بتمويل عمومي				كتاتيب	قسم التحضيري	
	«فاخر»	«مقبول»	«متواضع»	جميعها	منظمات	بلديات	وزارات أخرى	عمومي MFFES	عمومي	خاص
تعداد التلاميذ				243 386	9 590	2 935	1 082	727	57 127	16 110
عدد الساعات/السنة				1 202	825	891	764	825	459	825
أطفال/معلمين	12,1	15,1	16,0	14,5	24,2	17,7	8,7	24,2	20,6	14,8
أطفال/غير المعلمين	28,8	32,1	41,0	34,1	37,8	7,9	4,5	7,9	«83,7»	80,6
٪ أساتذة أو مربيات	34%	16%	8%	20%	37%	100%	78%	100%	100%	
٪ منشطات تربويات	50%	67%	72%	63%	56%	0%	22%	0%	0%	
٪ أعوان التنشيط	16%	17%	20%	18%	7%	0%	0%	0%	0%	0%
متوسط الأجر السنوي (د ت)										
أساتذة/ مربيات	7 600	6 600	3 500	7 000	9 300	13 500	19 800	17 400	7 104	17 600
منشطات تربويات/أعوان تنشيط	6 600	5 100	3 500	5 300	8 850	-	14 400	-	8 844	-
متوسط المصاريف/تلميذ/السنة (د ت)										
رواتب المعلمين	608	393	300	429	361	760	2 146	669	312	857
رواتب غير المعلمين	331	167	87	189	242	1 230	2 224	291	5	159
مجموع غير الأجراء	280	228	186	230	129	327	275	42	90	29
مواد استهلاكية للتلاميذ	24	18	14	18	4	15	195	12	17	5
الإيجارات	108	97	78	94	55	0	39	0	0	0
مجموع (بإضافة الإدارة/المتابعة)	1 233	802	587	862	781	2 449	4 761	1 020	436	1 209
المصاريف الكلية/الساعة	1,03	0,67	0,49	0,72	0,95	2,75	6,23	1,24	0,70	2,63
وسط حضري				952						
وسط ريفي				412						
مصاريف التمدرس/تلميذ/السنة (د ت)	-	-	-	-	126	270	111	203	219	87
التكلفة العمومية الصافية/تلميذ/السنة (د ت)	-	-	-	-	655,3	2 179	4 650	818	217	1 122
إجمالي نفقات الإنتاج القومي (ملايين د ت)				209,9	7,5	7,2	5,2	0,7	23,6	69,1
								337,6		
الإنفاق العام القومي (ملايين د ت)				4,5	6,3	6,4	5,0	0,6	11,7	64,1
								98,6		

من المهم أيضا أن نشير إلى أن تأهيل الموظفين في رياض الأطفال الخاصة، يختلف وفقا للخصائص الاجتماعية للساكنة التي وجدت من أجلها روضة الأطفال، فهي إما ميسورة اجتماعيا أو متواضعة. وبالتالي، فإن رياض الأطفال التي تستهدف السكان الأكثر ثراء، قد تفرض رسومًا دراسية أعلى، وتوظف نسبة أكبر من المربيات (34 %)، بيد أنه لا يتجاوز (8 %) في رياض الأطفال الخاصة التي تستهدف ساكنة من مستوى اجتماعي متواضع أو (أكثر تواضعا). لكن هذه البنية الداخلية للتأهيل الأكاديمي للمعلمين لا تغير شيئا في حقيقة أن القطاع الخاص، بشكل عام، يستخدم معلمين بأدنى مستوى أكاديمي من القطاع العام (حتى عندما يُلحق به أطفال من فئات ميسورة اجتماعيا).

تثير هذه النتائج بالضرورة أسئلة حول المستوى الأكاديمي المناسب لمعلمي مرحلة ما قبل المدرسة في الدولة. للتحقيق في هذا السؤال بطريقة مناسبة، من الواضح أن المعلومات حول مكتسبات الأطفال (وعلى تأثير المؤهل الأكاديمي للمعلم على هذه المكتسبات) ستكون ضرورية. وكما سبق الإشارة إليه، فإن المعلومات التجريبية غير متوفرة في السياق التونسي، وقت كتابة هذه المذكرة. ومع ذلك، يمكننا أن نشير إلى أن الدراسات التجريبية التي أجرتها منظمة اليونيسف في الفترة الأخيرة في اثنتي عشرة دولة إفريقية، خلصت في النهاية إلى أن المستوى الأكاديمي لمعلم مرحلة ما قبل المدرسة غير مهم كثيرا (من حيث تأثيره على تعلّمات الأطفال)، طالما أتم ما يفوق 10 إلى/11 سنة دراسية[1] (الطور الثانوي الثاني).

✓ إلى جانب هذه الفروقات بين مختلف شرائح هيئة التدريس في مختلف أنواع الهياكل، هناك تفاوتات **أخرى تتعلق بمستوى أجر** كل منها. والمعلومات المدرجة في الجدول 7 أعلاه (بالرغم من أنها ليست دقيقة بما يكفي، على الأرجح،) تبين أن المربيات بشكل عام يتقاضين رواتب (بمتوسط يقدر بـ 12 000 د ت/سنة)، وهي أفضل من رواتب المنشطات التربويات، والتي تقدر بـ (8 500 د ت/سنة)، وأن أجور أعوان التنشيط في مستوى أقل.

ومن الممكن تحت أسماء شتى، أن يختلف واقع التأهيل الرسمي قليلاً اعتمادًا على نوعية الهياكل، ولكن الشيء الملاحظ أكثر أنه على مستوى فئة مماثلة، نجد من جهة، أن متوسط الرواتب في القطاع الخاص أقل مقارنة بالقطاع العمومي[2]، ومن جهة أخرى، هي أقل بكثير، عندما يتعلق الأمر بفئات من مستوى اجتماعي متواضع[3]. كما تظهر كذلك أن مستويات أجور الأئمة والمنشطات التربويات في الكتاتيب هي منخفضة أيضا.

5.1.4 توافر المعدات والمواد الاستهلاكية الخاصة بالأطفال

تعد تعبئة المواد الاستهلاكية والمعدات الصغيرة الخاصة بالأطفال أمرًا ضروريًا حتى يتمكنوا من التعرض لها والتعامل معها في مختلف المواقف، بما يجعلهم يساهمون بأنفسهم في بناء تعلّماتهم ومهاراتهم المعرفية، التي ستكون المواد الأساسية لعمليات الاستحواذ وتملك المكتسبات التي يجب عليهم حيازتها ابتداء، وعلى مدار مرحلة التعليم

[4] في تصورنا، إذا كان يجب على المعلم أن يتمتع بمهارات جيدة لممارسة دوره بشكل فعال، فإن «التفكير السليم» يوحي أيضًا بأن المهارات ذات الطبيعة التربوية/العلائقية مهمة في مرحلة ما قبل المدرسة وأن المستوى الأكاديمي مبدئيا أقل أهمية.

[5] هذا النوع من التهيئة، الموجود في تونس، منتشر في العديد من البلدان. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الأجور في القطاع العمومي تُديرها الإدارة في حين أنها في القطاع الخاص تخضع بدرجة أكبر لاعتبارات العرض والطلب؛ يميل الاختلاف بين الاثنين إلى أن يكون أكثر وضوحًا حين يكون معدل البطالة بين الخريجين مرتفعا.

[6] في هذه الهياكل الأخيرة، غالبًا ما تكون الرواتب أقل من معايير المعدل العام. يفسر ذلك من ناحية أن هناك أفرادًا يقبلون هذا الوضع للحصول على وظيفة، ومن ناحية أخرى، أن الهيكل، بطريقة معينة، أدى إلى القيام بذلك من أجل إنتاج خدمات بتكلفة يمكن أن يتحملها عملاؤهم المنتمين إلى مستوى معيشي متواضع.

الابتدائي (وما بعدها). يعد الحد الأدنى من النفقات الجارية المخصصة لهذه الأغراض ضرورية لتطبيق هذه المقاربة في الميدان، مع العلم أن المبلغ المخصص لكل طفل في هذا الجانب، يُظهر عمومًا مدى كثافة تنفيذ هذه الأساليب النشطة في مرحلة ما قبل المدرسة.

ووفقًا للمعلومات المدونة في الجدول 7، فإن مقدار نفقات المواد الاستهلاكية والمعدات الصغيرة والمواد المخصصة لكل طفل هي منخفضة نسبيًا. إذا ما استثنينا الخدمات التي تمنحها وزارة الدفاع، وهي لا تمثل في المتوسط إلا نحو 12 د ت لكل طفل في السنة، أي 0,13% من الناتج المحلي الإجمالي/للفرد في 2020-2021.

تشير الأرقام الواردة في الجدول 7 أيضًا، إلى أمر آخر جد هام، وهو أن الهياكل التعليمية في القطاع الخاص هي في المتوسط أكثر شحًا من الهياكل العامة من حيث نفقات الموظفين، وما يلاحظ هو العكس بخصوص الإنفاق على المواد الاستهلاكية والمعدات الصغيرة الموجهة للأطفال.

ثم إن المعلومات المستقاة من الدراسات التجريبية التي تم إجراؤها في اثني عشر بلدًا بإفريقيا جنوب الصحراء هي: أ) أن هناك عموما تأثيرا كبيرا وقويا للإنفاق الفردي على الطفل بخصوص البنود المشار إليها، على مكتسبات الأطفال في اختبارات إعداد الوافدين الجدد إلى المرحلة الابتدائية، ولكنها ب) **تصل إلى حد التشبع** عندما يصل المبلغ إلى ما يقارب 60 دينارًا سنويًا كقيمة معادلة في السياق التونسي.

2.4 المحتويات، والمقاربات البيداغوجية، والحوكمة

* «المحتويات» معنى عام إلى حد ما، مع محورين مرجعيين رئيسيين، فهو يستهدف من ناحية، النمو الكامل (المعرفي، والعاطفي، والسلوكي، والاجتماعي) للطفل، ومن ناحية أخرى، وبشكل أكثر تحديدًا الإعداد للتعليم الابتدائي، ولا سيما ما تعلق بالتعلّمات الأساسية التي تكون في بداية المسار الدراسي ضمن هذا الطور. لكننا نلاحظ في السياق التونسي، دون أي مفاجأة، أن الهياكل التي تتدخل على مستوى القسم التحضيري فقط، تميل إلى تفضيل الهدف الثاني، في حين أن رياض الأطفال، والخاصة منها على وجه التحديد، لديها توجه أقوى نحو التنمية الفردية.

وإذا كانت وجهات النظر هذه تبدو غير متناقضة، ولا متوافقة، لأنه يمكن تنفيذ الاثنين معًا في الحجم الزمني المتاح للتلاميذ، فهما ليستا متماثلتين.

في الواقع، هناك فرضية جد معقولة، مفادها أن تطوير المهارات المعرفية الأساسية في القراءة والحساب وحل المشكلات، من الممكن أن تهيئ التلاميذ ليكونوا قادرين على تحصيل تعلّمات مدرسية جيدة في الابتدائي (في السنة الأولى من التمدرس، وفي مرحلة التعليم الابتدائي بأكملها). في حين أنه، يحق لنا من جهة أخرى، عدم الوثوق في أن استهداف محتويات السنة أولى ابتدائي الذي يتم بطريقة استباقية، هو استراتيجية جيدة لضمان اكتساب الأطفال قدرات معرفية.

ولكن، وبعيدًا عن وجاهة هذه الحجج المفاهيمية، فإنّ مصداقيتها التجريبية هي ما يجب اعتماده أساسا. والنتائج التي تم تحصيلها في التحليلات (المذكورة أعلاه) التي أجريت في 12 دولة إفريقية في جنوب الصحراء، تحدد بوضوح أن الهياكل التي تستهدف تنمية مهارات التلاميذ، لا سيما أبعادهم المعرفية، تضمن إعدادًا أفضل بكثير للتعلّمات الأساسية في الابتدائي، في بداية المرحلة وعلى طول المرحلة كلها.

إن ممارسة «الابتدائي» قبل أوانه هو استراتيجية غير فعالة ولا تنتج آثارًا دائمة على مستوى المحتويات في مرحلة ما قبل المدرسة.

* هذا التمييز بين منظور (ما قبل الابتدائي) بشكل حصري، هو منظور متأثر بالتعليم الابتدائي، والملاحظ على مستوى الأهداف والمحتويات، أنه موجود بشكل واسع - إلى حد ما - على مستوى المناهج التربوية التي تطبق في الميدان. بينما، المعهود هو أن خطاب المعلم، في المدرسة

الابتدائية، هو المصدر الأساسي للمعرفة، وفي مرحلة ما قبل المدرسة، لا يضطلع المربي مبدئيا بهذا الدور، لا سيما عندما تكون الغاية هي تحقيق أهداف من قبيل المهارات المعرفية، التي يتم اكتسابها من قبل التلميذ نفسه عندما يتعرض لوضعية (مرحة) بشكل عام ويسعى إلى حلها.

✓ تعتبر المقاربات التي تعتمد بشكل أساسي على نشاط الأطفال، المرجع العام في مرحلة ما قبل المدرسة، حتى ولو ظل خطاب المربي بعدًا لا يمكن اعتباره شيئا ثانويا في العمل الذي يبذله في الميدان.

في العديد من الدول -وتونس لا تشكل استثناء منها- إذا كانت معظم الهياكل التي تقدم خدمات ما قبل المدرسة تتبنى مناهج هجينة، فإن البعض يميل تجاه النموذج المرجعي للتعليم ما قبل مدرسي، في حين يعمل البعض الآخر وفقًا لنموذج الابتدائي. وتبعا لما تم عرضه سابقا، نجد ودونما استغراب، أن القسم التحضيري، الموجود على مستوى المدرسة الابتدائية، والذي يجند معلمين من هذا الطور التعليمي لنقل محتويات قريبة من تلك التي يتم تدريسها في السنة الأولى ابتدائي، لديه اتجاه قوي لاعتماد المقاربة البيداغوجية للتعليم الابتدائي. وبشكل متماثل، تدرج رياض الأطفال، سيما بالقطاع الخاص، طرقًا أكثر نشاطًا في المقاربات البيداغوجية المطبقة[1].

وتبعا لنتائج الدراسات التجريبية المذكورة سابقًا في هذا التقرير، يتضح أن الأطفال الملتحقين بمرحلة ما قبل المدرسة في الهياكل التي تستخدم بشكل أكبر مناهج التدريس النشط، يكونون أكثر استعدادًا لمرحلة التعليم الابتدائي، وأن مكتسبات التعلّم المرتبطة به، لا تقتصر على بداية الطور فقط بل تمتد حتى نهايته أو (وحتى ما بعده).

✓ وأخيرًا، نتطرق إلى مسألة حوكمة النظام الفرعي التونسي ما قبل مدرسي. والملاحظة العامة الأساسية في ذلك، هي أن التنوع الكبير الملحوظ بين الصيغ المختلفة الموجودة في البلاد على المستويات المختلفة لتنظيم الخدمات، يوحي بوجود فجوات مؤسسية فيما يتعلق بالحوكمة. بالنسبة لملاحظ خارجي، يبدو النظام الفرعي وكأنه لا يسير بالشكل الصحيح، وأنه يعمل باستراتيجية غير واضحة في سياسته العامة، ولديه القليل فقط من التنظيم الضروري لتشغيل صيغه المختلفة وهياكلها الخاصة.

ومع ذلك، هناك جهد كبير قد بذل من خلال دفاتر الشروط، التي تهدف إلى اقتراح مرجعيات لبيان الحد الأدنى للأطر التنظيمية التي يجب مراعاتها من قبل جميع الهياكل التي تقدم خدمات ما قبل المدرسة. ومن المحتمل أن تكون هناك، وبدون أدنى شك، العديد من الأسباب لعدم نجاح هذا الأمر في النهاية. وبشكل عام، يمكن أن نذكر هنا بعضا منها:

- الجانب الأول هو أن الخلفية التجريبية التي ترتكز عليها المراجع المقترحة، ليست في الوقت الحالي متينة بما فيه الكفاية، ولذلك قد يتضح في وقت ما، أن المقترحات المقدمة بشأن بعض النقاط، ليست فعالة ومكلفة. غير أن هذا يتعلق بالمحتوى أكثر مما يتعلق بالمبدأ الذي بنيت عليه دفاتر الشروط.

[7] إن الفرق بين المقاربات البيداغوجية التي تم تجنيدها وفقًا للصيغ، قد تجسد بالفعل على مستوى تنظيم فضاء التلاميذ في القسم، طاولات مرتبة ومقابلة للمعلم في القسم التحضيري، وهيكلة أكثر مرونة للفضاء داخل رياض الأطفال.

- الجانب الثاني هو أن دفتر الشروط، الذي من المفترض أن يكون له إلى حد ما قوة القانون، يظل في الواقع توجيهيا أكثر، فهو يشبه نوعا ما إرشادات المرور، التي لا تتضمن عقوبات ضد السائق الذي يعبر الطريق والإشارة حمراء1.

- أخيرًا، موقعها المؤسسي والمعياري يستهدف الوسائل والأنماط الرسمية للتنظيم (التي ليست بالتأكيد عديمة الفائدة)، لكنها لا تهتم بالنتائج التي يتحصل عليها التلاميذ، بالرغم من أهمية هذا الجانب الذي يفضل ألا يتغاضى عنه.

الجانب الثالث هو أنه في حالة ما إذا كانت النسخة الحالية لدفتر الشروط تستهدف العديد من الجوانب المهمة لعمل الهياكل، (أ) فإنها تتغاضى عن مراعاة نقاط مهمة، مثل عدد ساعات تشغيل هياكل ما قبل المدرسة على مدار السنة، لكنها (ب) لا تعتبر طرق التسيير ذات التكلفة العالية والفعالية المنخفضة ببعض الهياكل مشكلة.

وبشكل عام، لا يساهم هذا كفاية في صناعة هيكل حوكمة فعال، من شأنه أن يضمن كلاً من: (أ) تعزيز نجاعة الأنماط الرسمية والنوعية لتنظيم خدمات مرحلة ما قبل المدرسة، في ظل العرض المنقسم كثيرا بتونس، و (ب) وجود فروق أقل حدة بينهما. إذ من الواضح أن التفكير الجدي في تحديد تدابير أقوى سيكون ضروريا من أجل تنفيذها في السنوات القادمة.

5

الكلفة، هيكل التمويل، ومقدار الإنفاق

5. الكلفة ومكوناتها، هيكل التمويل، ومقدار الإنفاق على كل تلميذ

1.5 تكاليف إنتاج الخدمات المقدمة ومكوناتها

على أساس التباينات الواضحة المسجلة بين الصيغ المختلفة في العديد من الجوانب الموضحة في النقطة 4 أعلاه، يمكن توقع وجود فروقات كبيرة إلى حد ما في مستوى تكاليف الوحدة (لكل طفل) المرتبطة بكل صيغة من صيغ مرحلة ما قبل المدرسة في البلد.

وهنا يمكن النظر من زاويتين لتقدير تكاليف هذه الوحدة. تعتمد الأولى (التي تسمى ماكرو) على تقدير لإجمالي الإنفاق الحالي الذي سمح بتوفير مقاعد بيداغوجية بالتعليم ما قبل مدرسي. والثانية (تسمى الميكرو) وتعتمد على الأنماط المتوسطة لتنظيم الخدمات، ويحدد لها تقديرات تكلفة مخصصة. في حالتنا نحن، الزاوية ماكرو غير عملية في الواقع، لأن التقدير المباشر للنفقات الجارية (إجمالية أو مخصصة لكل صيغة من صيغ تعليم ما قبل المدرسة) سيكون صعبًا للغاية. في حين أن، الزاوية ميكرو مثيرة للاهتمام أكثر، لأنها تتطرق بشكل متتال إلى جوانب محدودة، مما يتيح فهمًا أفضل، مع العلم أن الطريقة الثانية تظهر ميزة كبيرة جدًا، تتمثل في إبراز تأثير عوامل تنظيم الخدمات على تكلفة الوحدة، وعلى إجمالي الإنفاق عندما ندرج التعداد المأخوذ بعين الاعتبار.

كل هذه المكونات ضرورية للحصول على وصف دقيق وتقييم للوضع السائد خلال السنة المرجعية (2020-21) في مرحلة ما قبل المدرسة في البلاد. بل إنها ستكون ضرورية أكثر حينما نهدف إلى اكتساب رؤية مستقبلية وفقًا لسيناريوهات مختلفة من حيث التغطية وأنماط التنظيم، مع بناء جهاز لوضع إسقاطات وتقدير للنفقات العامة المرتبطة بكل منها.

تعتبر دالة التكلفة المستخدمة لإجراء التقديرات المقترحة في الجزء السفلي من الجدول 7 أعلاه نموذجية إلى حد كبير. وفيما يلي تحليل للمصاريف الملتزم بها، وتقدير تكلفة الوحدة على مستوى هياكل ما قبل المدرسة:

سعر الوحدة = [(راتب غير المعلمين*) / نسبة تأطير تلميذ لغير المعلم] + [(راتب المعلم* (/نسبة تأطير تلميذ للمعلم] + [(نفقات التسيير خارج الأجرة)/ عدد الأطفال]

تكلفة الوحدة لأجور المربيين | تكلفة الوحدة لأجر الغير معلمين | الإنفاق للوحدة للغير أجراء

(لكل هيكل، أو للهياكل التي تنضوي تحت هذه الصيغة أو تلك، والتابعة للخواص، أو لنظام ما قبل المدرسة ككل) في ثلاث عبارات:

➤ تكلفة الوحدة لأجر المربين، والتي تعتمد بدورها على ثلاثة مصطلحات تميز الخيارات السياسية على هذا المستوى، وهي:

1) خصائص المربين من أجل تأطير التلاميذ (i هي نسبة المربين من مختلف الفئات، المعلمين/ المربين، منشطين، أعوان التنشيط)؛

2) مستوى الأجر، SALENSi، المرتبط بكل فئاتi، المعلمين المستخدمين؛

3) متوسط عدد الأطفال المؤطرين من قبل معلم واحد، REENS.

➤ التكلفة الواحدة للراتب الخاص بغير المعلمين المشتركين في التشغيل المحلي لهيكل مرحلة ما قبل المدرسة.

والتي تعتمد بدورها على ثلاثة مصطلحات تميز الخيارات السياسية على هذا المستوى، وهي:

1) خصائص موظفي الدعم هؤلاء (j هي نسبة هذه الفئاتi المختلفة من الموظفين، والمديرات بدون تسيير، والموظفين المؤهلين، والعمال غير المؤهلين؛

2) مستوى الأجر، SALNONENSj، المرتبط بكل فئة من فئاتi الموظفين غير المعلمين المستخدمين؛

3) عدد الأطفال لكل موظف-غير معلم، RENONENS.

➤ المصاريف بالوحدة غير المرتبطة بالراتب. وهي مصاريف العام الدراسي للمياه، والكهرباء، والإنترنت، والإيجار، والنظافة، وصيانة المباني، وتكوين المعلمين أثناء الخدمة، والمواد الاستهلاكية والمعدات الصغيرة للأطفال ... تقدير هذه النفقات على مستوى هيكل معين أو مصلحة ما، أو بصفة عامة بنوع من هياكل مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، تحديد هذا النمط من النفقات غير المتعلقة بالمرتبات بالكلفة الخاصة بخدمات التعليم ما قبل المدرسي في البلد. ويقدم الجدول 7 أعلاه تقديرات تكلفة الوحدة ومكوناتها بالنسبة للصيغ الرئيسية لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي في تونس.

✓ التركيز الأول ينصب حول التفاوت في قيمة التكلفة الإجمالية للوحدة بين الصيغ المختلفة للتعليم ما قبل المدرسي. حيث يمتد نطاق التباين من 436 د ت في (الكتاتيب) إلى 4761 د ت في الهياكل أو في المؤسسات التي تعتمد على وزارات أخرى (وزارة الدفاع)، أي بما يقرب من 11 مرة أكثر.

في الواقع، يمكن تحديد -على أساس تكلفة الوحدة - أربع (04) مجموعات من هياكل التعليم ما قبل المدرسي، وذلك بناء على نوعية الخدمات التي تقدمها.

- تتكون المجموعة الأولى من: رياض الأطفال التابعة للبلديات ورياض الأطفال التابعة ل «الوزارات الأخرى» (الدفاع)، مع تسجيل أعلى الأرقام، على التوالي 2449 د ت و4761 د ت. وهذه الأرقام مرتفعة جدا في إشارة منا إلى صيغ أخرى لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي الموجودة في البلد؛ وهي مرتفعة كذلك من حيث المقارنات الدولية، حيث أن هذا يعادل على التوالي 26 % و 51 % من الناتج المحلي الإجمالي / للفرد في البلد، في حين يقدر الرقم الخاص ببلدان «الشرق الأوسط / شمال أفريقيا» في المتوسط بنسبة 17 % من الناتج المحلي الإجمالي / للفرد. Traduction en Arabe.

- أما المجموعة الثانية، التي يبلغ مستوى تكلفة الوحدة فيها حوالي 1200 دينار تونسي (12 % من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد)، فتتألف من رياض الأطفال التابعة لوزارة الأسرة (1020 دينار) ومن أقسام الصف التحضيري العام (1209 دينار). وتشمل هذه الفئة تكاليف

الوحدات المجموعة التي تضم ثلث رياض الأطفال الخاصة، التي تستضيف مجموعات محظوظة اجتماعيا (1218 د ت).

- أما المجموعة الثالثة، التي يبلغ مستوى تكلفة الوحدة فيها حوالي 790 دينارا تونسيا (8,5 % من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، فتشمل رياض الأطفال التي تديرها الجمعيات (788 د ت) والمجموعة التي تضم ثلث الرياض الخاصة التي تستقبل الفئات «المتوسطة» اجتماعيا (787 د ت)

- وأخيرا، تضم المجموعة الرابعة، من جهة، ثلث رياض الأطفال الخاصة التي تستوعب الفئات الأقل حظا اجتماعيا (من بينها الرياض الخاصة، من غير سكان البلد)، بمتوسط مستوى تكلفة وحدة يبلغ 574 دينارا تونسيا، ومن جهة أخرى، الكتاتيب، حيث تبلغ تكلفة الوحدة 436 دينارا تونسيا فقط.

*ولكن، و بعيدا عن ملاحظة مستويات تكلفة الوحدة وتفاوتها بين صيغ التعليم ما قبل المدرسي، من الأهمية بمكان تحديد المعايير الهيكلية والتنظيمية للنظام الذي يمثلها[1]. بغرض تجنب حدوث تطور جد طويل نسبيا ومتكرر إلى حد ما، يبدو من الأفضل تلخيص نتائج هذا التحليل في الجدول 8 أدناه. يستخدم الجدول 8 مفتاح الرسم البياني التالي:

وتبين المعلومات الموجزة في الجدول 8 أنه، باستثناء النفقات غير المتعلقة بالمرتبات[2]، أن ارتفاع (منخفض) التكلفة الإجمالية للوحدة يشير، إلى حد كبير، إلى حالة تميل فيها جميع العناصر إلى أن تكون كذلك. وينطبق هذا بصفة خاصة، من ناحية، على رياض الأطفال الخاصة، ورياض الأطفال التابعة للجمعيات وعلى الكتاتيب. ومن ناحية أخرى على رياض الأطفال في البلديات، والوزارات «الأخرى»، ووزارة الأسرة (بدرجة أقل بالنسبة للصف التحضيري العام).

[1] . من المثير للاهتمام ملاحظة أن حجم التفاوتات بين الصيغ يبرز أيضا إذا تم التعبير عن تكلفة الوحدة، بدلا من التعبير عنها سنويا، في الساعة ثم تكون الاختلافات حوالي ٠,٥ د ت إلى أكثر من ٦ د ت.

[2] . والتي يمكن أن تكون قوية نسبيا في رياض الأطفال الخاصة، في حين أن المكونات الأخرى للتكلفة منخفضة (نسبيا؛ ولكنها ضعيفة جدا في بعض الصيغ، ومكلفة للغاية في صيغ أخرى.

الجدول 8: وزن العوامل المؤثرة على تكلفة الوحدة لصيغ ما قبل المدرسة المختلفة

	رياض الأطفال						الأقسام التحضيرية			
	تعليم خاص حسب مواصفات الفئات المعنية (الجمهور) اجتماعيا				جمعيات	بلديات	وزارات أخرى	وزارة الأسرة والمرأة والأطفال وكبار السن	عمومي	خاص	كتاتيب
	منخفضة	متوسطة	الأكثر حظوة	جميعها							
عدد الأطفال/ المربون											
تأهيل المربين											
أجور المربين											
عدد الأطفال/غير المعلمين											
تأهيل المعلمين											
أجور المعلمين											
تكاليف المصاريف العامة											
تكاليف الكراء											
المواد الاستهلاكية للأطفال											
الكلفة العامة للوحدة											

2.5 مساهمة المستخدمين في تمويل الخدمات المقدمة ومقدار الإنفاق العام لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي في تونس

كون مرحلة التعليم ما قبل المدرسة ليست إلزامية في تونس، فهذا لا يعني بالضرورة أنها مجانية للمستخدمين. ومن الواضح أن هذا هو الحال بالنسبة للخدمات المقدمة في القطاع الخاص (على الرغم من أن القطاع الخاص تلقى، في الفترة 2020-2021، إعانة قدرها 450 دينارا لكل طفل لتسجيل 10000 طفل من خلفية كونهم فئات محرومة)، ولكن هذا هو الحال أيضا في معظم برامج التعليم ما قبل المدرسي التي تتلقى تمويلا عاما بشكل رئيسي، مع حالات إعفاء بعض الأطفال من خلفية كونهم فئات محرومة معفية من الرسوم المدرسية.

ويبين الجدول 9 أدناه وضعية الرسوم المدرسية في مختلف مخططات التعليم ما قبل المدرسي في البلد.

الجدول 9: وضعية الرسوم المدرسية في صيغ ما قبل المدرسة المختلفة، 21-2020

أنواع الصيغ	الرسوم المدرسية القاعدية في السنة (د ت)	الإعفاءات	متوسط مصاريف التمدرس/ سنويا	
			المبلغ (د ت)	كلفة الخدمات ٪
كتاتيب	270	19%	219	50.2%
رياض الأطفال				
وزارة الدفاع	90 لأطفال «الجنود»، و 135 لأطفال الضباط 360لأطفال المدنيين (17٪ من القوى العاملة)	57%	111	2.3%
البلديات	360	5%	270	٪11.0
وزارة الأسرة	225	10%	203	19.8%
القطاع الخاص	(300 -5000)	(% 4,1)		
الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي	180	% 30	126	% 16,0
الأقسام التحضيرية (وزارة التربية)	135	% 50	87	% 7.2

هناك العديد من الرسوم المدرسية المتنوعة في صيغ التعليم ما قبل المدرسي. ويتراوح المبلغ السنوي للرسوم المدرسية القاعدية من 90 دينارا تونسيا لأطفال الأشخاص ذوي الرتب في هياكل وزارة الدفاع، إلى 360 دينارا لأطفال المدنيين العاملين في هياكل ومؤسسات الوزارة نفسها، وأيضا للعاملين في هياكل البلديات. وتنطبق الإعفاءات من الرسوم على 5 % من المسجلين في رياض الأطفال التابعة للبلديات، و10 % في هياكل مؤسسات وزارة الأسرة، و19 % في

الكتاتيب،

و30 % في هياكل ومؤسسات الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، و50 % في الصف التحضيري العام (حيث تكون الرسوم المدرسية القاعدية منخفضة)، و57 % في رياض الأطفال التابعة لوزارة الدفاع.

إجمالا، يتراوح متوسط الرسوم المدرسية، موزعة على إجمالي المتمدرسين الذين يلتحقون بالتعليم قبل المدرسي بمختلف صيغه في البلد، من 87 دينارا تونسيا في أقسام الصف التحضيري العمومي، إلى 270 في المؤسسات التعليمية التابعة للبلديات (بمعدل حوالي 20 دينارا في الشهر لجميع مؤسسات مرحلة التعليم ما قبل المدرسي العمومي). وبمقارنة مبلغ الرسوم المدرسية وتكلفة إنتاج الخدمات، نصل إلى متوسط رقم يبلغ حوالي 18%، لكن الأرقام تختلف اختلافا كبيرا ما بين صيغ التعليم ما قبل المدرسي المختلفة. ، ففي الوقت الذي نجد فيه أن الرسوم المدرسية لا تمثل سوى نسبة صغيرة جدا من تكلفة إنتاج الخدمات في رياض أطفال وزارة الدفاع (2,3 %) وكذلك في تلك الخاصة بالصف التحضيري العمومي(7,2%) ، فالحال ليس كذلك بالنسبة للكتاتيب على الإطلاق، حيث نجد أن الرسوم المدرسية توفر أكثر من (50%) من تكلفة الخدمات المقدمة وإن بنسبة قليلة (ولكن هذا يرجع جزئيا إلى كون متوسط تكلفة الإنتاج في هذه الصيغة هو منخفض نسبيا).

من خلال دعم تكاليف إنتاج الخدمات على جميع الصيغ (الأسطر الأخيرة من الجدول 7 أعلاه)، نصل إلى تقدير مبلغ قدره 338 مليون دينار تونسي في 2020-21، وهو مقسم بين 224,4 مليون دينار للهياكل الخاصة (ثلثي الإجمالي) و 113,2 مليون دينار تونسي (ثلث الإجمالي) للهياكل التي تتلقى تمويلا عموميا بشكل أساسي.

إذا ما استهدفنا الآن دعم الإنفاق العمومي على مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، بما فيها (4,5 مليون دينار لتموين القطاع الخاص)، فهذا الرقم هو بالتأكيد أضعف بكثير (مقدر ب 98,6 مليون د ت في السنة 2020-21 بالنظر إلى الوزن الكبير للقطاع الخاص وتأثير الرسوم المدرسية في الهياكل العمومية. وينبغي هنا تذكر رقمين؛ الأول: هو أن الصف التحضيري العمومي يمثل 65 في المائة من الإنفاق العمومي على مرحلة ما قبل المدرسي؛ والثاني: هو أن هذا المبلغ البالغ 98,6 مليون دينار تونسي للإنفاق العمومي الإجمالي على مرحلة ما قبل المدرسة لا يمثل سوى 1,6% من الإنفاق العمومي في قطاع التعليم، وهو رقم ضعيف ومنخفض (جدا) إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة 7 % المقدرة كمتوسط إنفاق في البلدان التي لديها نفس مستوى التنمية الاقتصادية مثل تونس.

6

بعض الاتجاهات التي يجب مراعاتها في السنوات القادمة (أفاق 2030)

6. بعض الاتجاهات التي يجب مراعاتها في السنوات القادمة (أفاق 2030)

إن وصف نظام التعليم ما قبل المدرسي التونسي، المقترح في الأبواب من 4 إلى 6 أعلاه، (وعناصر التقييم المرافقة له) يظهر بالتأكيد عناصر إيجابية، كما يظهر أيضا وجود العديد من العناصر التي تبرز، أوجه قصور عامة في بعض النقاط، وفي نقاط أخرى، تنوعا مفرطا بلا شك بين الصيغ المختلفة التي تقدم الخدمات. وهذا يفضي بلا شك إلى ضرورة التفكير في إجراءات جديدة للسنوات القادمة. دعونا أولا نلقي نظرة على نقاط القوة الرئيسية، مع العلم **أن السياق الديموغرافي جد موات**، حيث تشير التوقعات إلى أن السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات يمكن أن يكونوا أقل بنحو 18 % في عام 2030 مقارنة بما كانت عليه في عام 2020.

1.6 التغطية الكمية لمرحلة ما قبل المدرسة والتفاوتات الاجتماعية وتدخلات الجهات العمومية

* مع تغطية للفئات العمرية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات بنسبة 62%في عام 2020 ، فإن الوضع العام لتونس لا يمكن وصفه بغير الملائم بالمقارنة إلى بلدان العالم التي تتمتع بنفس المستوى من التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هيكلة هذه التغطية هي نوعا ما خاصة، إذا ما علمنا أن حوالي 30 % هي لمدة 3 سنوات، و61 % هي لمدة 4 سنوات و91% لمدة 5 سنوات. وبالنظر إلى طبيعة هذا الهيكل، فإن الهدف واضح (ويمكن القول إنه من السهل جدا تحقيقه بالنظر إلى التغطية الأولية والتركيبة السكانية) وهو الحصول على تغطية شاملة للأطفال الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات بحلول عام 2030 (وربما حتى قبل ذلك).

* وبالتالي فإن معظم التقدم المحرز من حيث التغطية الكمية يتعلق بفئات السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و 4 سنوات. **والفكرة هي التقدم قدر الإمكان** (لوجستيا وماليا) بحلول عام 2030 (على سبيل المثال، لزيادة تغطية فئة 3 سنوات من 30 إلى 50 أو 60 %، وتغطية فئة 4 سنوات من 61 إلى 80 أو 90 %). وسيشمل ذلك أيضا خيارات بشأن وزن الصيغ المختلفة لضمان نمو التعداد.

* لكن، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه بالإضافة إلى التغطية العددية الكمية، هناك أيضا تغطية أكثر **تحديدا للأطفال من الأسر المحرومة**. وفي الحالة الراهنة، تتراوح فرص الالتحاق بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي في سن 3 سنوات من 8 % بالنسبة للأطفال ضمن الخمس من الفئات السكانية الأكثر حرمانا اجتماعيا، إلى 62 %بالنسبة للأطفال المنتمين إلى الخمس الأوفر حظا اجتماعيا. وقد يعزى هذا الاختلاف في فرص وصول هذه الفئات التي تقع في حدود هذا المجال إلى عوامل مختلفة، مثل مكان إقامة الأسرة أو التقاليد الثقافية للسكان. ولكن هذا يرجع على الأرجح -أيضا -إلى حقيقة أنه نظرا لأهمية القطاع الخاص في توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي، فإن الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة ليس مجانيا بشكل عام. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من المهم أن تشمل تدخلات الجهات العمومية الرامية توسيع نطاق تغطية مرحلة ما قبل المدرسة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 و 4 سنوات رقميا، و أن تشمل أيضا أحكاما خاصة جديدة، بحيث يكون الأطفال المحرومين اجتماعيا في صميم طموحات التقدم في تغطية تعليم مرحلة ما قبل المدرسة في البلد. وسيشمل ذلك تعبئة موارد عامة أكبر من تلك التي يتم تعبئتها حاليا لمرحلة التعليم ما قبل المدرسة في البلد.

2.6 مراقبة التفاوتات ما بين الصيغ في تنظيم خدمات ما قبل المدرسة

أبرز وصف كيفية اشتغال مختلف صيغ مرحلة التعليم ما قبل المدرسي المستخدمة في البلد بوضوح، مدى اتساع الفوارق بينها، بغض النظر عن الجانب الذي يتركز عليه الاهتمام. ويتمثل منظور السنوات القادمة على وجه الخصوص في التقريب بين أداء كافة أنواع هياكل ومؤسسات التعليم ما قبل المدرسي، بحيث يتوقع أنه بحلول الأفق المدروس (عام 2030)، ستكون التفاوتات بين أنواع مختلف الهياكل أقل من تلك التي لوحظت في عام 2020. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحد من التفاوتات ما بين مختلف الصيغ، هو -في الواقع- هدف مستقل، لأسباب مؤسساتية ومنهجية، وأيضا لأسباب تتعلق بمبدأ تحقيق الإنصاف، بحيث نأمل بالطبع أن يكون لدى الأطفال ظروف متجانسة لنموهم الشخصي إلى حد ما وإعدادهم لتعليمهم اللاحق.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن بعد النجاعة موجود أيضا وأنه إذا كانت هناك اختلافات ما بين الصيغ في أساليب التنظيم التي تقدمها، فذلك لأن بعض الصيغ على وجه الخصوص تستخدم الكثير من الموارد (بصفة عامة و / أو في جوانب ما/ أو في مدخلات معينة) لإنتاج الخدمات التي تقدمها، في حين أن البعض الآخر لا يستخدم بما يكفي. وبعبارة أخرى، من المرجح أيضا أن يسهم تحسين خدمات الموارد المستخدمة في الصيغ المختلفة، وهو هدف قائم بذاته من منظور عام 2030، في الحد من التفاوتات بين مختلف صيغ التعليم في مرحلة ما قبل المدرسي في البلد.

أخيرا، لا آخرا، يجب أن ندرك أنه إذا أردنا الحد من التفاوتات ما بين مختلف صيغ التعليم ما قبل المدرسي بحلول عام 2030، فهناك أيضا حدود لهذه العملية. في الواقع، بقدر ما يتعلق الأمر بالجوانب التقنية (على سبيل المثال العلاقة بين الأطفال والمربين أو نسبة المنشطين ما بين المعلمين) أو بالمقاربات التربوية، يمكننا بسهولة أن نتخيل أوجه التقارب، وكذلك لجوانب أخرى مثل مستويات أجور المعلمين وفقا لما إذا كانوا يعملون في مؤسسات التعليم الخاص مع عدد محدود أو في فصل تحضيري عام أو في (كُتّاب)، ويمكننا أن نتوقع الصعوبات في الذهاب بعيدا جدا في منظور التقارب. والسبب في ذلك يكمن في حقيقة كون الحجج التجريبية (من حيث فعالية التكلفة) يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية بشأن الجوانب التقنية وحتى التربوية، في حين نجد أن هذا ليس هو الحال -وبكثير- من حيث الأجور. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من القرارات السياسية، التي تؤسس أو تستند إلى ما توفر من موارد مالية.

3.6 تحسين نوعية الخدمات المقدمة والحوكمة العامة للنظام

وبالرغم من أن العمل التجريبي أو الدراسات بشأن تأثير العوامل الشكلية في تنظيم خدمات التعليم ما قبل المدرسي، غير المتاح حاليا في السياق التونسي، على درجة إعداد الأطفال لتعليمهم اللاحق، فإن المعرفة الدولية بقيمة المعايير التي تمثلها ستعتبر (مؤقتا) مؤشرا على تقاربها التدريجي بحلول عام 2030، على النحو المبين في النقطة 2.7. ولكن وبعيدا عن الجوانب اللوجستية، فإن تلك المعرفة هي التي تميز المحتويات والنهج والممارسات التربوية، التي نعلم أنها حاسمة الأهمية لجودة الإعداد الفعالة للأطفال في التعليم الابتدائي بصفة تكميلية.

النقطة التي سبق التطرق إليها أعلاه، أي في القسم 2.5 هي أن (أ) بعض الصيغ تميل إلى النظر إلى مرحلة ما قبل المدرسة وكأنه «ابتدائي

مصغر أو مخفف»، سواء من حيث المحتوى أو في المقاربات والنهج التربوية، في حين (ب) يرى آخرون أنه - فضلا عن ذلك- الوقت المناسب لبناء النمو الشخصي للطفل، وتأسيس مهاراته المعرفية لاحقا في القراءة الجيدة، في الحساب، و في حل المشكلات.

وهذان المنظوران ليسا متناقضين، بل هناك توازن بين الاثنين، اعتبر مناسبا، وغير مشترك بين الصيغ المختلفة بما فيه الكفاية. وهي مسألة تتعلق بالجودة الفعلية للخدمات المقدمة، أكثر منها بالحوكمة الشاملة للنظام. وفيما يتعلق بالتوجهات التي سينظر فيها للسنوات القادمة، من المتوخى وضع حزمة من التدابير، بحيث تكون وظيفية أكثر منها تنظيمية، أهمها:

- الأول: هو بناء بنك من العناصر التي تغطي مسار التعلم على مستوى جميع الجوانب التي تعتبر مهمة في كل سنة من السنوات الثلاث من مرحلة ما قبل المدرسة، مع احترام التوازن بين المنظورين. الفكرة هي أن الصيغ المختلفة يمكن أن تستحوذ عليها جميعا فتجدها مثيرة للاهتمام وصالحة للاستخدام.
- والثاني: هو أن كل عنصر من هذه العناصر يرتبط بطرق الاستخدام، وكذلك بالمواد الاستهلاكية والمواد الصغيرة اللازمة لتطبيقها. وستشمل الخيارات االمنتهجة في عمليات المحاكاة المالية الاحتياجات التمويلية المقابلة.
- أما الثالث: فهو تطوير التكوين المستمر للمعلمين، فضلا عن التكوين المستمر وعمل هيئات التفتيش (التفقد)، بحيث تتقاسم الجهات الفاعلة التصميم والدراية المشتركة في إطار المنظور المقترح. كما سيتم تحديد الموارد اللازمة للقيام بذلك في الخيارات التي تؤخذ في الاعتبار في أداة المحاكاة، حتى لو كان من المتوقع أن يكون شركاء التعليم في تونس مهتمين أيضا بتقديم الدعم لهذا النظام العام.

إجمالا، فإن ركائز المنظورات العامة المتبعة للنظر في تطور مرحلة ما قبل المدرسة على مدى العشرية في تونس هي كما يلي. (أ) زيادة التغطية، (ب) تحسين فرص التحاق الأطفال من الفئات الهشة المحرومة، (ج) تحسين النجاعة المرتبطة بإنتاج الخدمات بصيغ مختلفة، (د) التقليل تدريجيا من مدى التفاوتات بينها، مع مراعاة بعض خصائصها، (ه) تعزيز النقطتين السابقتين، عن طريق إدخال إطار وظيفي للدعم التربوي والحوكمة في النظام.

7

أداة محاكاة تنظيمية ومالية

7. أداة محاكاة تنظيمية ومالية

تهدف أداة المحاكاة، بمعناها الواسع، إلى اقتراح صورة رقمية عن وضع نظام التعليم ما قبل المدرسي التونسي السائد، عموما بصيغه المختلفة، ومختلف أساليب تنظيمها، خلال السنة الأساس (21-2020) كمرجعية، لدراسة كيفية تطوره في رؤية استشرافية محددة لسنة 2030. والفكرة هي أن رؤية 2030 تتبع بصفة عامة المبادئ العامة المنصوص عليها في النقطة 7 أعلاه، ولكن مع تأكيد تأهيل وجود طرق متعددة لرفض هذه المبادئ العامة، بالنظر إلى عدد من المعايير المميزة لعرض الخدمة والتباين المحتمل بين كل منها. هيكل أو جهاز الآلية كلاسيكي وخاص بالسياق الخاص لتونس. يتم تمثيله بطريقة مبسطة في صورة مخطط كما في الشكل أدناه.

		السنة القاعدية 21-20	تطور (2030-2020)	سنة 2030
معطيات ماكرو نفقات عمومية				
نفقات عمومية مخصصة للتعليم ما قبل المدرسي				
معطيات ديمغرافية حسب السن				
عدد تلاميذ التعليم ما قبل المدرسي/ السنة الواحدة				
ن التغطية %	أهداف 2030			
توزيع الأعداد /في التعليم ما قبل المدرسي	أهداف 2030			
هيكل الخدمة، الكلفة والمصاريف/معادلة				
المربين				
عدد المربين				
نسبة الأطفال إلى المربين	أهداف 2030			
عدد المربين حسب الفئة				
نسبة المربين/ فئة %	أهداف 2030			
تكلفة أجور المربين حسب الفئة د ت				
تكلفة أجور المربين حسب الفئة (PIBH)	أهداف 2030			
حجم أجور المربين (د ت)				
الموظفون-غير المعلمين				
نفس الهيكل المتبع مع المربين				
حجم أجور الموظفين -غير المعلمين				
مصاريف- غير الأجراء				
مصاريف الاستهلاك تلميذ/بتلميذ د ت				
مصاريف الاستهلاك تلميذ/تلميذ (PIBH)	أهداف 2030			
مصاريف أخرى، ماء، كهرباء، صيانة... د ت/طفل				
مصاريف أخرى، ماء، كهرباء، صيانة، (PIBH)/طفل	أهداف 2030			
مج. مصاريف-غير الأجراء/طفل (د ت)				
مج. مصاريف-غير الأجراء (د ت)				
مصاريف الهياكل الإدارية، القيادة، المتابعة (صيغة +)				
مصاريف الإنفاق على كل طفل (د ت)				
مصاريف الإنفاق على كل طفل (PIBH)	أهداف 2030			
مجموع المصاريف (د ت)				
مجموع الإنفاق الجاري/ م. ت ما قبل م + الصيغة				
مجموع مصاريف إنتاج الخدمات (د ت)				
«مصاريف التمدرس المرجعية» (د ت)				
% المعفيين	أهداف 2030			
مج. المصاريف الممولة عن طريق المستخدمين (د ت)				
مبلغ الإعانة لكل طفل في القطاع الخاص (د ت)				
عدد الأطفال المستفيدين	أهداف 2030			
مج. مبلغ الإعانة في القطاع الخاص (د ت)	أهداف 2030			
إجمالي النفقات العمومية في التعليم ما قبل المدرسي				

* يدرس الهيكل العام عددا من الجوانب السياقية والتنظيمية والمالية في تطورها بين السنة الأساس (2020-21) والسنة 2030-31، أفق البرنامج المتوخى. والأهداف الواردة في الخانات الخضراء هي أهداف سياسية مستقلة، في حين أن الأهداف الواردة في الخانات الوردية يحددها مبدأ التخفيض التدريجي للتفاوتات بين مختلف صيغ مرحلة ما قبل المدرسي؛ وستكون المعيار بمثابة مرجع للإشارة إلى مستوى الاستعداد للحد من هذه التفاوتات (على سبيل المثال، تخفيض بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030، بالرجوع إلى الحالة في السنة الأساس). وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن جميع الجوانب المالية لأداة المحاكاة يتم التعبير عنها بقيم نقدية ثابتة أي تلك السائدة (في الفترة 2020-2021)، ولكن كلا من مستويات الأجور والإنفاق المباشر يشملان بند تغيير مفهرس لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد.

* الجزء الأول (في الجزء العلوي من الشكل، أعلاه) يتعلق **بالجوانب الهيكلية والخارجية والسياقية في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة**. تحتوي المجموعة الأولى معلومات عن الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، والنمو)، فضلا عن معلومات عن المالية العامة (الإنفاق العام من جانب الحكومة والعاملين في قطاع التعليم)، كما أنها تسترد الإنفاق العام لمرحلة ما قبل المدرسة المقدر في الكتلة الكبيرة من الخدمات والتكاليف والنفقات، وهي أقل في الشكل.

* الكتلة الثانية هي إسقاطات سكان البلاد حسب سنوات العمر.

* الكتلة الثالثة هي كتلة الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة وتطورها بين سنة الأساس والسنة المستهدفة. يدمج مرحلتين. تتعلق المسألة الأولى بأهداف التغطية الشاملة للنظام (وفي المقابل عدد الأطفال الذين سيذهبون إلى مرحلة ما قبل المدرسة، مع مراعاة البيانات السكانية)، على التوالي بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 و5 سنوات، **والثانية تدرس كيفية توزيع أعداد فئات الاطفال التي سيتم التحاقها بمرحلة ما قبل المدرسة بين الصيغ المختلفة**

- وبالنسبة للقطاع الخاص، من المتوقع أن يتطور وفقا لقوة مزدوجة، وهي (أ) تطور طبيعي، يعتمد من ناحية على البيانات الديمغرافية وتطور مستوى دخل السكان؛ (ب) إرادة سياسية ممكنة تستند إلى زيادة مستوى دعم القطاع الخاص من خلال التمويل العام؛
- وفيما يتعلق بالصيغ الأخرى، تتمثل الاستراتيجية فيما يلي: (أ) دراسة التطورات التي يمكن أن تكون ممكنة/ مقبولة ومستساغة بالنسبة لهياكل البلديات ومجتمعية وهياكل «الوزارات الأخرى»، و (ب) تحديد تطور صيغة وزارة الأسرة لضمان أن تكون أهداف التغطية الشاملة المحددة أعلاه موجهة توجيها جيدا

* المجموعة الرابعة هي تلك المتعلقة بتنظيم الخدمات والتكاليف والمبالغ المالية (عمومية / مساهمة المستخدمين) في كل صيغة من صيغ التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة. وتتكون من خمسة أجزاء. تتعلق العناصر الثلاثة الأولى بالهياكل المحلية: وتتعلق المسألة الأولى، بالمربين. والثانية، خاصة بأعضاء هيئة التدريس، والثالثة، بنفقات غير الأجراء والرابعة تشمل النفقات الهيكلية المرتبطة بالنظام، وتنسيقه والإشراف عليه ومتابعته (المستوى العام للصيغ، ولإدارة الوصية).

وأخيرا، الجزء الخامس، ويخصص لتقييم المبالغ المالية التي تنطوي عليها جميع الخيارات المتخذة لكل صيغة من صيغ مرحلة التعليم ما قبل المدرسي.

وفيما يتعلق **بأعضاء هيئة التدريس**، تتمثل النقطة

الأولى في تحديد العدد المطلوب في عام 2030، مع مراعاة عدد الأطفال المعنيين في الصيغة (التي تنتج في حد ذاتها عن البيانات الديموغرافية وأهداف التغطية والوزن المعطى للصيغة سابقا في هيكل النمذجة) والهدف الوظيفي المحدد (الخانة باللون الوردي) فيما يتعلق بنسبة الأطفال إلى المعلم (كجزء من سياسة الحد المنطقي من التفاوتات). بين الصيغ في شروط التدريس (كجزء من السياسة المدروسة للحد من التفاوتات) وبين الصيغ في شروط التعليم.

النقطة الثانية هي توزيع هذا العدد الضروري من المعلمين بين المربيات/ المعلمين والمنشطات التربويات، مع الإشارة إلى ما لوحظ في سنة الأساس، ومبادئ التقليل المدروس للتفاوتات بين صيغ ما قبل المدرسة (الخانة الوردية)، خلال الفترة 2020-2030. وتتعلق النقطة الثالثة باختيار مستوى أجور المربيات والمنشطات التربويات. وكما ذكر أعلاه، إذا ظل مبدأ الحد من التفاوتات بين الصيغ في هذا الإطار راسخا، بحيث يتم تطبيقه بطريقة سياسة (الخانة الخضراء) وليس بشكل عشوائي.

- الإجراءات التقديرية المتخذة بالنسبة للموظفين- غير المعلمين على مستوى الهياكل المحلية هي مماثلة لتلك التي قدمت للمعلمين.

وفيما يتعلق بالنفقات غير المتعلقة بالمرتبات أو بالأجور، ينظر في مكونين اثنين وهما (أ) مكون العناصر التي تتناسب مع السير العادي للهياكل (المياه، والكهرباء، والإنترنت، وصيانة الهياكل الأساسية، وما إلى ذلك) و(ب) مكون العناصر المتصلة باقتناء المواد الاستهلاكية والأجهزة الخفيفة للتلاميذ، التي تعتبر مهمة لتنفيذ الطرق البيداغوجية النشطة. وفيما يتعلق بالمكون الأول، يطبق مبدأ التخفيض المدروس للتفاوتات بين صيغ مرحلة ما قبل المدرسة (الخانة الوردية)، بينما يؤخذ في الاعتبار في المكون الثاني، هدف متجانس وطموح مقارنة بالهدف الحالي لجميع صيغ مرحلة ما قبل المدرسة (الخانة الخضراء). وتشمل المحاكاة أيضا التكاليف المرتبطة بتشغيل نظم التأطير الإداري والتربوي لهياكل مرحلة ما قبل المدرسة، سواء على مستوى الصيغ أو على مستوى الهيئات الأكثر شمولا. وفيما يتعلق بتطور هذا الإنفاق لكل طفل، من المتوقع أن يطبق مبدأ الحد من التفاوتات بين الصيغ بصفة معقولة، وفقا للأحكام المحددة أعلاه.

- وأخيرا، يوضح الجزء الأسفل في الشكل دعم النفقات. ثمّ إجمالي الإنفاق على إنتاج خدمات ما قبل المدرسة، المرتبط بكل صيغة من صيغ التعليم ما قبل المدرسي المنفذة في البلد. غير أن مساهمة المستخدمين (على أساس متوسط مبلغ الرسوم المدرسية المرجعية، ونسبة الإعفاءات من الرسوم للأطفال المنتمين إلى الأسر المحرومة)، تؤخذ أيضا في الاعتبار من أجل تحديد حجم الإنفاق العام لكل صيغة من الصيغ وتطورها، مع مراعاة جميع العناصر التي أدخلت في المراحل السابقة. ويشمل هذا الجزء أيضا، كنفقات عامة، مقدار الإعانات المخصصة للقطاع الخاص، وفقا لعدد الأطفال المحددين في المجموعة الثالثة من الجهاز، والمبلغ المقرر لهذه الإعانة لكل طفل (وتطوره بمرور الوقت).

8

خيارات متنوعة لأهداف التغطية وأساليب التنظيم في الحفاظ على مرجعية للاستدامة المالية

8. خيارات متنوعة لأهداف التغطية وأساليب التنظيم في الحفاظ على مرجعية للاستدامة المالية

وينظر النهج المتبع في خطوتين، *الأولى تتمثل في اقتراح عدد صغير من السيناريوهات المحددة بشكل جيد إلى حد ما. والفكرة هي تيسير التفكير لأصحاب القرار السياسي حتى يتمكنوا من تحديد نوع البرنامج العام الذي يضمن، من وجهة نظرهم، توازنا مستساغا بين أهدافهم الاجتماعية، والجدوى اللوجستية للإجراءات المتوخاة، وموارد الميزانية التي يمكن تعبئتها لمرحلة ما قبل المدرسة، في منافسة داخل الموارد العامة للقطاع، وعلى نطاق أوسع في إطار قيود ميزانية الدولة.

* ثم، وفي خطوة ثانية، بعد تحديد الخطوط العريضة لهذا البرنامج المرجعي العام، يمكن تحديد سيناريو نهائي أكثر دقة، مع توافق أوثق. خلال هذه المرحلة الثانية يمكن أيضا دمجها (أ) اختيار الخيار المتخذ من حيث الديناميات المؤسسية للتدفقات على مدى 3 سنوات من مرحلة ما قبل المدرسة، وكذلك (ب) نتائج العمل التجريبي على درجة إعداد الملتحقين بالمدارس الابتدائية وفقا لمرحلة ما قبل المدرسة التي استفادوا منها، المخطط لها للعام الدراسي المقبل[1] (التجمع في سبتمبر 2022، وتوافر النتائج في فبراير 2023).

1.8 السيناريو الأول جد طموح ومكلف جدا للمالية العامة في البلد

1.1.8 الأهداف الطموحة لتغطية خدمات ما قبل المدرسة

طموح السيناريو 1 كبير، حيث يتوقع أنه بحلول عام 2030 (أو ربما قبل ذلك)، ستكون تغطية مرحلة ما قبل المدرسة شاملة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات. وبالنظر إلى التوقعات الديموغرافية المواتية، فإن هذا يعني أن العدد الإجمالي للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة سيرتفع من 385011 في 2020-2021 إلى 515316 في عام 2030، بزيادة قدرها حوالي الثلث. وهذا يعني أيضا أن عدد الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة في هيكل ممول بشكل رئيسي من الخزينة العامة سيزداد، من جانبه، من 135515 في 2020-2021 إلى 281047 في عام 2030 (أكثر من الضعف)، بالنظر إلى أن معظم الزيادة في إجمالي التسجيل الإضافي ستتعلق بالعرض العمومي.

2.1.8 هيكل لتغطية الأصلي يفرض قيودا على التدفقات

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الهيكل الأولي (الأصلي) للتغطية حسب العمر، ومن ناحية أخرى، الأحكام المعتمدة آليا لإدارة الديناميات المؤسسية للتدفقات في مواصفات أداة النمذجة، هي من النوع الذي يجعل (أ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات هم الذين يدعمون النمو العام للتعداد، ومن ناحية أخرى، و (ب) أن هياكل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن هي التي ستكون في طليعة هذا. في الواقع إنّ إمكانية زيادة العرض من البلديات ووزارة الدفاع محدودة نسبيا (على نطاق القضايا المعنية)، وحتى الزيادة الحادة في العرض من الجمعيات (الموظفون مضروبون بعامل قدره 2.3 في السيناريو 1) ودعم 15000 مقعد إضافي في القطاع الخاص، تعني ضمنا أن عدد الأماكن المعروضة في هياكل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، أقل

1 . (أ) ما إذا كانوا قد التحقوا بمرحلة ما قبل المدرسة أم لا، و (ب) ما إذا كانوا قد التحقوا بمرحلة ما قبل المدرسة لمدة سنة أو أكثر، و (ج) في صيغة معينة لما قبل المدرسة، و (د) بالموارد والترتيبات التنظيمية الملموسة، و (ه) وبأي مقاربة تربوية.

1000 في 2020-21، ويصل إلى 128000 في عام 2030، وفقا للسيناريو 1. وهذا تحد لوجستي كبير، مع العلم أنه لا يهم سوى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات في الصيغة التي تأخذ في الاعتبار التسيير المؤسسي لديناميات التدفق.

3.1.8 استراتيجية لتوضيح وتحديد الأهداف المرجعية بشأن تنظيم الخدمات، والحد من التفاوتات بين الصيغ في مرحلة ما قبل المدرسة العمومية

فيما يتعلق بالمعايير المميزة لمختلف أنماط تنظيم صيغ ما قبل المدرسة المختلفة السائدة في مرحلة التربية ما قبل المدرسة العمومية، فإن الفكرة هي (أ) استهداف القيم المرجعية التي يجب أن تتلاقى حولها، مع العلم أنه (ب) بالنظر إلى مدى التفاوتات التي لوحظت بين الصيغ في الفترة الحالية، فمن غير المتوقع أن يتحقق هذا التقارب التدريجي في عام 2030. وبحلول موعد هذه الآفاق، ينتظر أن يتقلص جزء يسير فقط (أكبر بقليل مما هو متوقع) من هذه التباينات الأولية. ندرس أولا القيم المرجعية التي تم النظر فيها في السيناريو 1 بشأن كل طريقة من طرق تنظيم الخدمات المقدمة، لمعالجة معايير التقارب التي تؤخذ في الاعتبار في هذا السيناريو في المقام الثاني.

4.1.8 الأهداف المرجعية لتنظيم الخدمات المقدمة

وفقا للاستراتيجية الإطار المحددة في النقطة السابقة. تتمثل المرحلة الأولى في تحديد قيمة المعايير المرجعية المتوقعة لعام 2030 (أو قبل ذلك).

- يتعلق المعيار الهيكلي الأول بعدد ساعات أنشطة ما قبل المدرسة على مدار العام. ويستند السيناريو 1 إلى فكرة أن (أ) هذا الحجم الساعي مناسب في جميع الصيغ، (ب) باستثناء الكتاتيب والصف التحضيري العمومي، حيث يجب رفعه إلى 700 ساعة في السنة. ويتوقع السيناريو 1 تعبئة الموارد العامة على وجه التحديد لتحقيق هذا الهدف.
- المعيار الثاني هو معدل التأطير التربوي (عدد الأطفال مقابل المربين) في هياكل ما قبل المدرسة. والمعدل الأساس أو القاعدي في السيناريو 1 هو 20.
- وفيما يتعلق بخصائص المعلمين، يفترض السيناريو 1 أن المعيار المرجعي الوحيد في التوظيف سيكون اعتماد المعلمين الذين تلقوا من 3 إلى 4 سنوات من الدراسات العليا؛ ويبلغ مستوى الأجر السنوي لهؤلاء الموظفين المحددين كمرجع في السيناريو 1 بحلول عام 2030 (معبرا عنه بالقيمة النقدية لعام 2020)، 16800 د ت مع العلم، بأن هذا الرقم سيتأثر أيضا بالتطور المتوقع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد بين عامي 2020 و2030).
- وتحدد النسبة الإجمالية بين عدد الأطفال مقابل عدد الموظفين غير المعلمين المشاركين على الصعيد المحلي ب 30 طفل في السيناريو 1. ثم يوزع العدد الإجمالي المستمد من هذا الاختيار، في نفس السيناريو 1، بين 6 % للمديرات غير المكلفات بالتدريس، و44 % للموظفين المؤهلين، و50 % للأعوان القاعديين -غير المؤهلين.
- تم تحديد مستوى الأجر السنوي المرجعي للموظفين -غير المعلمين عند 17300 د ت و 10300 د ت و 8400 د ت على التوالي، في عام 2030 (في عام 2020 القيم النقدية) للمديرات غير المكلفات، الموظفين المؤهلين مهنيا والعمال

القاعديين.

- تم تحديد مستوى الإنفاق على المواد الاستهلاكية والتجهيزات الخفيفة، وهي مكونات مهمة لتنفيذ طرق التدريس النشطة، عند 0,55 % من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلاد (والذي يمثل 51 د ت للتلميذ سنويا في القيمة النقدية لعام 2020)، بغض النظر عن صيغة ما قبل المدرسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحجم المرجعي للنفقات الأخرى غير المتعلقة بالأجور لكل طفل، على مستوى الهيكل المحلي (المياه، والكهرباء، ومنتجات التنظيف، والمعدات الطبية الصغيرة، والصيانة الجاري العمل بها وما إلى ذلك) بحلول عام 2030 يبلغ 1,6 % من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في السيناريو 1.
- ويتعلق الجانب الأخير بالإنفاق على هياكل التنظيم والإدارة والتنسيق والمتابعة التربوية. اعتمادا على الصيغة، يمكن أن تكون على المستوى المحلي والإقليمي و/أو المركزي. وهناك عدد من الهياكل (بما في ذلك الجمعيات والكتاتيب والبلديات) التي لديها خدماتها الخاصة وأيضا وبشكل أخص منظورها الإداري واللوجستي. يجب علينا أيضا أن نسلط الضوء على حالة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، التي لها هياكلها الخاصة وتوفر وظيفة الإشراف والتنسيق، فضلا عن الدعم التربوي الشامل. استخدم السيناريو 1 مرجع 5 % من مجموع النفقات الجارية لكل نوع من أنواع الهياكل للتسيير الإداري. كما حدد 1 % من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من مقدار الإنفاق لكل تلميذ للتنسيق والاشراف التربوي من مجموع النظام. وهذا الرقم أعلى بكثير من نسبة 0,15 % التي لوحظت في الحالة الراهنة، بغية تطوير التنسيق وأنشطة التكوين المستمر وأنشطة التفتيش والدعم التربوي لجميع الهياكل (باستثناء الصف التحضيري العمومي الذي له حاليا أحكامه الخاصة به في هذا الصدد).

5.1.8 تحديد مؤشرات فعلية مميزة لأساليب تنظيم خدمات الصيغ المختلفة في عام 2030 على أساس القيم المرجعية التي تم تحديدها، ونوع تقاربها بحلول التاريخ المحدد

وللتذكير فإن المؤشرات التنظيمية المحددة في النقطة السابقة هي أهداف مشتركة يتوقع أن تتلاقى من أجلها مختلف الأساليب لتنظيم الصيغ المختلفة، علما بأنه ليس من المفترض أن يتحقق هذا التقارب رسميا في عام 2030، بحلول عام 2030، في السيناريو 1 لن تكون سوى نسبة (س) معينة كهدف للفروق ما بين الصيغ المختلفة، قيمة س هذه محددة ب 60 % للمعايير التقنية و35 % للمعايير السياسية.

6.1.8 النفقات المقدرة

استنادا إلى قيمة المعايير المختلفة التي تم تحديدها في السيناريو 1، تقترح أداة المحاكاة تقديرا للنفقات الجارية المقابلة لمرحلة التربية ما قبل المدرسة العمومية خلال عام 2030، ثم يتم قياس نفقات إنتاج هذه الخدمات التي ستبلغ 390,3 مليون (القيمة النقدية لعام 2020) في عام 2030، مقابل رقم 119,6 مليون في 2021-2020، وهو ضرب للمبلغ في عامل 3,4 خلال الفترة.

فالنفقات العمومية هي أقل قليلا من الإنفاق على إنتاج الخدمات، بسبب إدراج الرسوم المدرسية التي يطلب من الآباء دفعها. ويفترض السيناريو 1 الحفاظ على القيمة الحالية للرسوم المدرسية لكل طفل، ولكنه ينص على أن 60% من المتعلمين سيعفون في جميع الصيغ، مع استهداف عدم استبعاد الأطفال من الفئات المحرومة من مرحلة ما قبل المدرسة بسبب نقص الموارد

لـدى أوليائهـم. ويقـدر الحجـم الإجمالـي للرسـوم المدرسـية التـي تـم تحصيلهـا مـن مرحلـة التربيـة مـا قبـل المدرسـة العموميـة بأكملهـا بـ 19 مليـون دينـار تونسـي فـي عـام 2020.

ومـن المتوقـع أن يـزداد بحلـول عـام 2030، ولكـن بعـدد أقـل مـن الموظفيـن المعفييـن من دفع الرسـوم (بسـبب أحـكام الإعفـاء). هـذا هـو الوضـع، لأن المبلـغ الإجمالـي المقـدر فـي عـام 2030 هـو 25,8 مليـون دينـار تونسـي. ثـم يبـدو أن الإنفـاق العـام فـي مرحلـة مـا قبـل المدرسـة العامـة، المقـدر بـ 94,2 مليـون دينـار تونسـي (19-113,3) فـي عـام 2020، سـيرتفع إلـى 358,5 دينـار تونسـي (25,8-384,2) مليـون دينـار فـي عـام 2030 وفقـا للسـيناريو 1 (ضـرب المبلـغ بعامـل 3,8 خـلال الفتـرة).

وبالإضافـة إلـى أرقـام النفقـات العموميـة، يضـاف إلـى كل مـا ذكـر مبلـغ الإعانـة الممنوحـة للمؤسسـات الخاصـة. الصيغـة الأولـى تخـص الدعـم البيداغوجـي والإداري لسـير هـذه المؤسسـات. ويقـدر بـ 3,5 مليـون د ت فـي السـنة 21-2020 لكنـه يرتفـع إلـى 24,3 مليـون فـي 2030. والصيغـة الثانيـة تتعلـق بالإعانـة المخصصـة للمؤسسـات الخاصـة مـن أجـل اسـتقبال خـاص.

للأطفـال المحروميـن (الذيـن سـيعفون مـن الرسـوم المدرسـية وفقـا لأحـكام سـيتم تحديدهـا)، الرقـم الإجمالـي لهـذا الدعـم هـو 4,5 مليـون دينـار تونسـي فـي 21-2020. وتبلـغ تقديراتهـا لعـام 2030، 22,7 مليـون دينـار تونسـي، ويرجـع ذلـك إلـى الزيـادة فـي أعـداد المعنييـن (10000 فـي 21-2020، 25000 فـي عـام 2030) مـن ناحيـة وذلـك وفقـا للسـيناريو 1، ومـن ناحيـة أخـرى، إلـى حقيقـة كـون هـذا السـيناريو سـيزيد مـن مبلـغ الدعـم لـكل متعلـم مـن 450 إلـى 800 دينـار (القيمـة النقديـة لعـام 2020، معدلـة فـي عـام 2030 لمراعـاة التطـورات المتوقعـة بخصـوص نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي)، بهـدف مراعـاة بشـكل أفضـل واقـع تكاليـف الخدمـات التـي سـيتم تقديمهـا للمتمدرسـين.

وبدعـم هـذه الأرقـام، تشـير التقديـرات إلـى أن إجمالـي الإنفـاق العـام (جميـع الـوزارات مجتمعـة) لمرحلـة مـا قبـل المدرسـة قـد يبلـغ 108,5 مليـون دينـار في الفتـرة 2021-2020، وأنـه سـيرتفع إلـى 411,4 مليـون دينـار تونسـي فـي عـام 2030 (القيـم النقديـة لعـام 2020)، مـع تطبيـق جميـع الإجـراءات التـي يأخذهـا السـيناريو الأول فـي الاعتبـار (أي ضـرب المبلـغ فـي معامـل 3,8).

وترجـع هـذه الزيـادة بطبيعـة الحـال، إلـى كـون تغطيـة مرحلـة مـا قبـل المدرسـة قـد تحسـنت (بـل إنهـا سـتكون عالميـة فـي عـام 2030)، ولأن عـدد الأطفـال فـي مرحلـة مـا قبـل المدرسـة قـد ارتفـع بشـدة (ولكـن أقـل ممـا كان ضروريـا لتحقيـق التغطيـة الشـاملة إذا لـم يكـن النمـو الديموغرافـي بيـن عامـي 2020 و2030 مواتيـا). غيـر أن الزيـادة القويـة فـي الإنفـاق العـام تعـزى أيضـا إلـى أن معظـم الأعـداد الإضافيـة اللازمـة لتحقيـق أهـداف التغطيـة، قـد مـر مـن خـلال توسـيع نطـاق العـرض فـي القطـاع العمومـي ليشـمل شـرائح أوسـع، مـن ناحيـة، وإلـى تعبئـة المـوارد اللازمـة لتحسـين عـرض الخدمـات، مـع الحـد مـن التفاوتـات بيـن مختلـف الصيـغ التـي تعـرض خدمـات «التربيـة مـا قبـل المدرسـية»، مـن ناحيـة أخـرى.

فـي الأخيـر، لا بـد أن نشـير إلـى أنـه لا يـزال مسـتوى الإنفـاق العـام الحالـي (411 مليـون دينـار تونسـي (القيمـة النقديـة لعـام 2020) فـي عـام 2030، أي تلـك التـي يتـم الحكـم علـى اسـتدامة النظـام علـى أساسـها) مرتفعـا للغايـة. وثمـة طريقـة بديلـة لتقييـم الجهـد المبـذول لتمويـل السـيناريو 1، تتمثـل فـي ربـط الإنفـاق العـام الحالـي علـى مرحلـة مـا قبـل المدرسـة بالإنفـاق العـام الجـاري علـى التعليـم فـي النظـام ككل. حيـث تشـير التقديـرات إلـى أنـه إذا كان الإنفـاق العمومـي الجـاري علـى مرحلـة مـا قبـل المدرسـة يمثـل 1,75 % مـن الإنفـاق العمومـي الجـاري فـي القطـاع فـي عـام 2020، فـإن هـذا المبلـغ البالـغ 411 مليـون دينـار، سـيمثل 5,43 % مـن الإنفـاق العـام الجـاري فـي قطـاع التعليـم فـي عـام 2030[1].

نلاحظ أن التقدير التوضيحي للسيناريو ٠، الذي سيكون فيه نظام ما قبل المدرسة «عاما « فقط (أي بدون خاص أو كتاتيب)

7.1.8 عناصر من أجل تقييم موجز للسيناريو 1

* ينطوي السيناريو 1 بالطبع على جوانب إيجابية للغاية من حيث أنه يقترح، من ناحية، تغطية شاملة لمرحلة ما قبل المدرسة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات في عام 2030، ومن ناحية أخرى، الخدمات الممولة بطريقة تجعل من الممكن توقع أنها ستكون ذات نوعية جيدة في ضوء القيم المرجعية المواتية للمعايير المميزة لتنظيم الخدمات[1]. وتشير التقديرات مجتمعة إلى أن تطبيق الأحكام المتعلقة بتقارب ظروف التمدرس بين صيغ مرحلة ما قبل المدرسة العامة يؤدي إلى انخفاض كبير في التفاوتات الإجمالية بين الصيغ (بأكثر من 60 %) في عام 2030، مقارنة بتلك التي لوحظت في عام 2021-2020.[2]

* لكن السيناريو 1 يمثل صعوبتين رئيسيتين تتعلق كل منهما بالتوسع الكبير في حجم النظام العمومي على مدى العشرية 2030-2020.

- تكمن الصعوبة الأولى في أنه حتى مع وجود إرادة سياسية قوية لتطوير مرحلة ما قبل المدرسة في البلد، فمن غير المرجح أن يكون واضعو السياسات الحكومية مستعدين، بالنظر إلى الظروف الماكرو اقتصادية، والحالة المالية العامة السائدة حاليا، وعدم اليقين بشأنها في السنوات المقبلة، للتحقق من صحة السيناريو 1. وقد تكون التعبئة الإضافية للإنفاق العام التي ينطوي عليها ضمنا، ضخمة للغاية. بحيث يبدو من المعقول جدا أن تكون هناك أهداف أقل طموحا من خلال القبول، على سبيل المثال، الأهداف المحددة في السيناريو 1 تتحقق على مدى أطر زمنية أطول.
- وتتمثل الصعوبة الثانية في أن السيناريو 1 لن يكون مكلفا جدا للمالية العامة للبلاد فحسب، بل سيكون من الصعب كذلك تنفيذه لوجستيا. لذا يجب أن يزداد عدد الأماكن البيداغوجية المعروضة في التربية ما قبل المدرسة الممولة من القطاع العام في رياض الأطفال من 14000 في 2020-21 إلى 148000 في عام 2030؛ وهذا يعني أن النظام العمومي قادر على أن يخلق، كل عام، عددا كبيرا من الأماكن البيداغوجية الجديدة في التربية ما قبل المدرسة مقارنة بتلك التي أنشأها خلال سنة الأساس. لذلك يبدو من المناسب تقدير سيناريوهات أخرى. وفي الوقت ذاته ينبغي أن يكون لدى المسؤولين كذلك طموحات كبيرة للتعليم ما قبل المدرسي بحلول عام 2030، بحيث ينبغي ألا تكون أقل من تلك المتوخاة في السيناريو 1. وينطوي السيناريو 2، الموصوف أدناه، على هذا المنظور.

2.8. ولا يزال السيناريو 2 طموحا، ولكنه يهدف إلى زيادة الكفاءة وتحسين الجدوى اللوجستية وزيادة الوعي بقيود الميزانية

يتم تغيير عدد صغير فقط من معايير تغطية النظام والتشغيل من تلك التي تم النظر فيها في السيناريو 1. التي يتم تحديدها في الخلايا الزرقاء الفاتحة في الجدول 10 أدناه. الجدول 10 أيضا مثير للاهتمام لأنه يلخص ويجعل من الممكن مقارنة الخيارات (التقنية والسياسية) وكذلك النتائج التي

[1] . حجم كل ساعة على مدار السنة المناسبة في جميع الصيغ، 20 طفلا / مربين مكونين بمستوى ليسانس / ماجستير، موارد التشغيل المناسبة لإنشاء طرق تدريس نشطة، التعليم المستمر والمتابعة / الدعم التربوي للمعلمين.

[2] . على سبيل التوضيح، تكلفة وحدة الإنتاج ستتضاعف زائد / او ناقص بين عامي 2020 و 2030 بالنسبة للصيغتين الأقل تمويلا كافيا في البداية (الجمعيات والكتاتيب)، في حين أنها مقسمة تقريبا على ٢ في هياكل وزارة الدفاع، والتي تم تمويلها في البداية بسخاء شديد. وستبقى الاختلافات بين الصيغ قائمة في عام 2030، لكنها أقل بكثير من تلك التي لوحظت في ٢٠٢٠.

تم الحصول عليها، في السنة المستهدفة 2030، سواء من حيث (أ) عدد التلاميذ في صيغ ما قبل المدرسة المختلفة أو (ب) من حيث الاحتياجات التمويلية المرتبطة بكل سيناريو من السيناريوهات الأربعة المقترحة في هذه المذكرة.

* بالمقارنة مع السيناريو 1، يقلل السيناريو 2 في المقام الأول من طموحات التغطية لعام 2030. فهو يتوقع الحفاظ على أن 100 % من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات سيكونون في مرحلة ما قبل المدرسة في ذلك التاريخ (أو قبله)، إلا أنه يقلل من 100 إلى 90 % من نسبة الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 4 سنوات، والذين سيكونون في مرحلة ما قبل المدرسة (مقابل رقم 61 % في 2020-21)، ومن 100 إلى 80 %، من نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات والذين سيكونون في مرحلة ما قبل المدرسة (30 % في 2020-21). وبالإضافة إلى ذلك، يتوخى السيناريو 2 زيادة عدد رياض الأطفال الخاصة، التي تمولها الدولة، من 20000 في السيناريو 1 إلى 30000 في السيناريو 2. والنتيجة، إلى جانب (أ) تخفيض معدلات التغطية المتوقعة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات، و (ب) الزيادة في عدد الأطفال في القطاع الخاص الذين تدعمه الدولة، ما يعني انخفاضا كبيرا في الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة في رياض الأطفال العمومية.

الجدول 10: الخصائص الرئيسية والنتائج التي تم الحصول عليها في السيناريوهات الخمس

		سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
التغطية	2020	2030				
3سنوات	30,1%	%100	80%	70%	55%	%55
4سنوات	60,1%	100%	90%	85%	%80	%80
5سنوات	91,2%	%100	100%	%100	100%	100%
% تطور التعداد من 2020-2030						
البلديات (3و 4 سنوات)		30%	30%	30%	30%	30%
وزارات أخرى (3و 4 سنوات)		50%	50%	50%	50%	50%
الجمعيات (3و 4 سنوات)		130%	130%	130%	130%	130%
الكتاتيب		15%	15%	15%	15%	%15
4سنوات		15%	15%	15%	%15	%15
5سنوات		10%	10%	10%	10%	10%
خاص		تطور طبيعي	تطور طبيعي	تطور طبيعي	تطور طبيعي	تطور طبيعي
تعداد مدعوم إضافيا لمن في سن 3 سنوات و4سنوات		7 500	000 10	500 12	500 12	500 12
الدعم المقدم لكل طفل (د ت 2020)		800	800	800	800	800
خصائص الخدمات المقدمة						
تخفيض التفاوتات بحلول العام 2020 / 2030 %						
السياسية		35,0%	30,0%	30,0%	30,0%	30,0%
التقنية		%60,0	%50,0	%50,0	%50,0	%50,0
مرجعيات النظام (2030)						
التعويضات المالية		20	22	24	26	26
مربيات/ معلمون		%100	%40	%30	%20	%20
أعوان التنشيط%		0%	0%	0%	0%	0%
أجور المربيات/ الأساتذة(PIBh)		1,80	1,75	1,75	1,75	1,75
أجور المنشطات (PIBh)		1,45	1,41	1,41	1,41	1,41
نسبة الأطفال مقابل / غير المعلمين		30	33	35	40	40
% المديرات غير المكلفات (PIBh)		%6	%6	%6	%6	%6
أجور المديرات غير المكلفات PIBh		1,85	1,80	1,80	1,80	1,80
%الموظفين المؤهلين مهنيا		%44	%40	%40	%40	%40
تعويض الموظفين المؤهلين مهنيا		1,10	1,10	1,10	1,10	1,10
العمال القاعديين (PIBh)		%50	%50	%55	%55	%55
تعويض العمال القاعديين (PIBh)		0,90	0,90	0,90	0,90	0,90
نفقات / الأطفال- خارج الأجور والمواد الاستهلاكية/ (PIBh)		1,6	1,6	1,5	1,5	1,5
مواد استهلاك / الأطفال (PIBh)		%0,55	%0,50	%0,50	%0,50	%0,50

% الأطفال المعفيون من الرسوم المدرسية		%60	%50	%50	%50	%50
%نفقات النظام من النفقات «المحلية		%5	%5	%5	%5	%5
النفقات / الطفل تنسيق ودعم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن **(PIBh**		%1	%1	%1	%1	%1
أنواع هياكل ما قبل المدرسة						
الجمعيات		سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
التعويضات المالية	24,2	21,7	23,1	24,1	25,1	25,1
ال%المربيات / المعلمين	%37,3	74,9%	%39	%34	%29	29%
أجور المربيات / المعلمات	0,997	1,28	1,22	1,22	1,22	1,22
أجور المنشطات **(PIBh**	0,940	1,12	1,08	1,08	1,08	1,08
نسبة الأطفال مقابل/ المعلمين	37,8	33,1	35,4	36,4	38,9	38,9
%الموظفين المؤهلين مهنيا	%91,9	63,2%	%68	%66	66%	%66
أجور الموظفين المؤهلين مهنيا **(PIBh**	0,99	1,03	1,02	1,02	1,02	1,02
%العمال القاعديين	8,1%	%36,8	32,0%	34,0%	34,0%	34,0%
أجور العمال القاعديين	0,86	0,87	0,86	0,86	0,86	0,86
نفقات / الأطفال خارج (الأجور والمواد الاستهلاكية) **(PIBh)**	1,34%	1,49%	1,47%	1,42%	1,42%	1,42%
نفقات / الأطفال (المواد الاستهلاكية للأطفال)/ **(PIBh)**	0,05%	0,55%	0,50%	%0,50	%0,50	0,50%
% الأطفال المعفيون من الرسوم المدرسية	30,0%	60%	50%	50%	50%	50%
% نفقات النظام من النفقات المحلية	6,53%	5,61%	5,77%	5,77%	5,77%	5,77%
النفقات / الطفل تنسيق ودعم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار المسنين **(PIBh)**	0,15%	%1,0	1,0%	1,0%	1,0%	1,0%

البلديات		سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
التعويضات المالية	17.7	19,1	19,9	20,9	21,9	21,9
المربيات / المعلمات	%100	%100	%70,0	%65,0	%60,0	%60,0
أجور المربيات / المعلمات (PIBh)	1,44	1,57	1,53	1,53	1,53	1,53
أجور المنشطات(PIBh)	1,02	1,17	1,14	1,14	1,14	1,14
نسبة الأطفال/ غير المعلمين	7,9	21,2	20,5	21,5	24,0	24,0
مديرات غير مكلفات	%14,6	%9,5	%10,3	%10,3	%10,3	%10,3
أجور المديرات غير المكلفات(PIBh)	1,51	1,63	1,60	1,60	1,60	1,60
الموظفين المؤهلين مهنيا	%20,4	%34,6	%32,2	%30,2	%30,2	%30,2
أجور الموظفين المؤهلين(PIBh)	1,16	1,14	1,16	1,16	1,16	1,16
العمال القاعديين %	%65,0	%56,0	%57,5	%59,5	%59,5	%59,5
أجور العمال القاعديين PIBh	0,90	0,90	0,90	0,90	0,90	0,90
نفقات / الأطفال-خارج الأجور والمواد الاستهلاكية/ (PIBh)	%3,34	%2,30	%2,47	%2,42	%2,42	%2,42
نفقات/للطفل المواد الاستهلاكية للأطفال/ الأطفال PIBh	%0,16	%0,55	%0,50	%0,50	%0,50	%0,50
الأطفال المعفيون من الرسوم المدرسية%	%0	%60,0	%50	%50	%50	%50
% نفقات النظام من النفقات المحلية	%5,1	%5,0	%5,0	%5,0	%5,0	%5,0
النفقات / الطفل تنسيق ودعم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (PIBh	%0,15	%1,0	%1,0	%1,0	%1,0	%1,0

وزارات أخرى		سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
التعويضات المالية	8,7	15,5	15,3	16,3	17,3	17,3
%المربيات / المعلمات	%77,9	%91,2	%59,0	%54,0	%49,0	%49,0
أجور المربيات / المعلمات (PIBh)	2,12	2,01	2,01	2,01	2,01	2,01
أجور المنشطات (PIBh)	1,54	1,51	1,50	1,50	1,50	1,50
نسبة الأطفال/ غير المعلمين	4,5	19,8	18,8	19,8	22,3	22,3
%مديرات غير مكلفات	%11,1	%8,0	%8,6	%8,6	%8,6	%8,6
أجور المديرات غير المكلفات(PIBh)	2,12	2,03	2,03	2,03	2,03	2,03
%الموظفين المؤهلين مهنيا	%27,3	%37,3	%35,7	%33,7	%33,7	%33,7
أجور الموظفين المؤهلين(PIBh)	1,61	1,43	1,46	1,46	1,46	1,46
العمال القاعديين (%	%61,6	%54,6	%55,8	%57,8	%57,8	%57,8
أجور العمال القاعديين PIBh	1,03	0,98	0,99	0,99	0,99	0,99
نفقات / الأطفال-خارج الأجور والمواد الاستهلاكية/ (PIBh)	%0,86	%1,30	%1,23	%1,18	%1,18	%1,18
نفقات المواد الاستهلاكية لأطفال/ الأطفال PIBh	%2,09	%0,55	%0,50	%0,50	%0,50	%0,50

% الأطفال المعفيون من الرسوم المدرسية	%56,9	%60,0	%50	%50	%50	%50
٪ نفقات النظام من النفقات المحلية	%1,09	%3,4	%3,0	%3,0	%3,0	%3,0
النفقات / الطفل تنسيق ودعم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (PIBh	%0,15	%1,0	%1,0	%1,0	%1,0	%1,0

الكتاتيب		سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
التعويضات المالية	27,4	27,4	27,4	27,4	27,4	27,4
الأئمة	%13,8	%12,8	%12,8	%12,8	%12,8	%12,8
أجور الأئمة (PIBh)	0,76	1,02	1,02	1,02	1,02	1,02
أجور المنشطات (PIBh)	0,95	1,27	1,27	1,27	1,27	1,27
نسبة الأطفال/ غير المعلمين	1 081	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
العمال القاعديين %	%100	%100	%100	%100	%100	%100
أجور العمال القاعديين PIBh	0,60	0,71	0,69	0,69	0,69	0,69
نفقات / الأطفال-خارج الأجور والمواد الاستهلاكية/ (PIBh)	%0,78	%1,27	%1,19	%1,14	%1,14	%1,14
نفقات المواد الاستهلاكية الأطفال/ الأطفال PIBh	%0,18	%0,55	%0,50	%0,50	%0,50	%0,50
% الأطفال المعفيون من الرسوم المدرسية	%19	60%	%50	%50	%50	%50
٪ نفقات النظام من النفقات المحلية	%6,17	%5,47	%5,59	%5,59	%5,59	%5,59
النفقات / الطفل تنسيق ودعم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار المسنين (PIBh	%0,08	%1,0	%1,0	%1,0	%1,0	%1,0

الأقسام التحضيرية العمومية		سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
الحجم الساعي السنوي (عدد الساعات)	459	700	700	700	650	650
التعويضات المالية	20,6	20,2	21,3	22,3	23,3	23,3
٪المربيات / المعلمات	%100	%100	%70,0	%65,0	%60,0	%60,0
أجور المربيات/المعلمات	1,89	1,86	1,85	1,85	1,85	1,85
أجور المنشطات (PIBh)	1,54	1,51	1,50	1,50	1,50	1,50
نسبة الأطفال/ غير المعلمين	83,7	51,5	58,4	59,4	61,9	61,9
%المديرون	%35,4	%17,8	%20,7	%20,7	%20,7	%20,7
أجور المديرين (PIBh)	1,93	1,90	1,89	1,89	1,89	1,89
%أجور الموظفين والعمال PIBh)	1,16	1,10	1,11	1,11	1,11	1,11
نفقات / الأطفال-خارج الأجور والمواد الاستهلاكية/ (PIBh)	%0,25	%1,06	%0,93	%0,88	%0,88	%0,88

نفقات المواد الاستهلاكية الأطفال/ الأطفال PIBh	%0,05	%0,55	%0,50	%0,50	%0,50	%0,50
% الأطفال المعفيون من الرسوم المدرسية	%50,0	%60,0	%50	%50	%50	%50
٪ نفقات النظام من النفقات المحلية	%15,7	%12,0	%12,5	%12,5	%12,5	%12,5

حوصلة التعداد في مختلف الصيغ	القيمة	سيناريو1	سيناريو2	سيناريو3	سيناريو4	سيناريو5
رياض الأطفال القطاع الخاص	386 243	244 423	249 423	254 423	254 423	254 423
غير مدعوم من الدولة	386 233	219 423	219 423	219 423	219 423	219 423
مدعوم من الدولة (MFFEPA)	000 10	25 000	30 000	35 000	35 000	35 000
رياض الأطفال الحكومية	334 14	147 690	91 819	61 383	27 524	27 524
الجمعيات (وزارة الشؤون الاجتماعية)	590 9	15 428	15 428	15 428	15 428	15 428
البلديات (وزارة الداخلية)	935 2	2 937	2 937	2 937	2 937	2 937
وزارات أخرى (بما في ذلك الدفاع)	082 1	1 152	1 152	1 152	1 152	1 152
وزارة المرأة	727	128 173	72 302	41 866	8 007	8 007
كتاب (وزارة الشؤون الدينية)	054 54	55 815	55 815	55 815	55 815	55 815
الصف التحضيري	237 73	67 708	67 708	67 708	67 708	67 708
العامة (وزارة التربية الوطنية	127 57	52 552	52 552	52 552	52 552	52 552
خاص (غير مدعوم من الدولة)	110 16	15 156	15 156	15 156	15 156	15 156
موجز النفقات الجارية في مرحلة ما قبل المدرسة						
نفقات الإنتاج في القطاع العام (مليون دينار).	119,6	390,3	244,0	205,0	148,6	148,6
الإنفاق العمومي في القطاع العام	19,0	25,8	25,1	21,2	16,9	16,9
الإعانات العمومية المقدمة لدعم هياكل القطاع الخاص (مليون دينار).	100,5	364,5	218,9	183,8	131,7	131,7
الإنفاق العمومي على التعليم ما قبل المدرسي%(الإنفاق العمومي على التربية)	8,0	46,9	51,4	56,0	56,0	56,0

التفاوتات في كلفة الإنتاج بين مختلف صيغ التعليم ما قبل المدرسي					
كلفة وحدة الإنتاج في القطاع العمومي ب (د ت)					
المنظمات (هيئات)	585,0	1 299,0	1 182,1	1 140,9	1 097,8
البلديات	2 449,4	1 885,4	1 799,8	1 716,3	1 615,5
وزارة الدفاع	4 760,7	2 612,8	2 461,9	2 323,9	2 171,1
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	1 020,3	1 537,0	1 179,1	1 314,5	1 257,3
الكتاتيب	435,6	883,7	868,2	862,6	862,6
أقسام التحضيري	1 209,1	2 081,0	1 478,2	1 344,5	1 159,9
المتوسط البسيط	1 743,3	1 716,5	1 494,9	1 450,4	1 360,7
الانحراف المعياري	1 640,9	610,7	569,0	510,8	466,9
الانحراف المعياري/ التوسط	%94	%36	%38	%35	%34
% العامة للانخفاض في التفاوتات ما بين الصيغ		%62	%60	%63	%64

تم تخفيض عدد رياض الأطفال العمومية، لعام 2030، والذي كان يقدر ب 148000، في السيناريو 1 إلى 97000 في السيناريو 2. والأكثر إثارة للاهتمام من الناحية اللوجستية (على الرغم من أنه - ربما - ليس من السهل تحقيق ذلك) هو تخفيض عدد الأطفال المسجلين في الهياكل الخاصة ب MFFEPA من 128000 في عام 2030 إلى 72000 في التاريخ نفسه.

من حيث **طرق تنظيم الخدمات**، يقلل السيناريو 2 في المقام الأول، ولو بنسبة قليلة من المعايير التي توجه تقارب الصيغ المختلفة على هذا المستوى خلال الفترة 2030-2020. وبالتالي، فإن معامل التقارب، 2030-2020، يزيد من 35 % إلى 30 % للمعايير ذات الطبيعة السياسية، ومن 60 إلى 50 % للمعايير ذات الطبيعة التقنية. غير أن معظم التغييرات الهيكلية التي أدخلها السيناريو 2 في المعايير المرجعية تتعلق من ناحية، بنسبة الأطفال إلى المربين، ومن ناحية أخرى، نسبة المربيات/المعلمين بين المعلمين في مرحلة ما قبل المدرسة العمومية.

استنادا إلى النتائج القوية التي تم الحصول عليها في العمل التجريبي الأخير في السياق الأفريقي (والتي تحتاج إلى تأكيد أو نفي، في السياق التونسي)، لن تكون هناك اختلافات حقيقية، من حيث نتائج اختبار يقيس درجة الاستعداد للمرحلة الابتدائية، (أ) على مدى يتراوح بين 20 و30 طفلا لكل معلم و (ب) وفقا للمستوى الأكاديمي الأولي(القاعدي) للمعلمين، بمجرد أن يتجاوز 11 عاما من الدراسة. وعلى هذا الأساس، يبدو من المنطقي (وهذا بالتحقق من المعلومات الميدانية التي ستظهر بحلول عام 2023)، من ناحية زيادة القيمة المرجعية لنسبة الأطفال إلى الموظفين، ومن ناحية أخرى، إعطاء مكانة كبيرة لاستخدام فئة المسيرين، ضمن معلمي مرحلة ما قبل المدرسة. وهكذا، تزداد القيمة المرجعية من 20 كما في السيناريو 1، إلى 22 في السيناريو 2 بالنسبة لنسبة الأطفال إلى المعلمين، ومن 30 إلى 33 بالنسبة للنسبة بين عدد الأطفال والموظفين-غير المعلمين. في حين افترض السيناريو 1 قيمة مرجعية بنسبة 100 % لحصة المربيات/المعلمين في السيناريو 1، يتوقع السيناريو 2 أن يتم تخفيض هذه القيمة إلى 40 % (يتم التخلي عن فئة أعوان التنشيط، الموجودة الحاضرة بشكل ضئيل في عام 2020، والمتخلي عنها بحلول عام 2030 (أو قبل ذلك).

وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت تعديلات طفيفة جدا على القيم المرجعية لمستوى أجور مختلف فئات الموظفين، مقارنة بالسيناريو 1. وبالمثل، يتوقع السيناريو 2 أن القيمة المستهدفة البالغة 50 % لنسبة الأطفال المعفيين من الرسوم المدرسية في جميع الصيغ العمومية يمكن أن تكفل التحاق الأطفال المحرومين اجتماعيا بمرحلة ما قبل المدرسة (بدلا من الرقم المختار في السيناريو 1 البالغ 60 %). ونتيجة لانخفاض التعديلات على الإنفاق دون تغيير نوعية الخدمات المقدمة، يتوقع السيناريو 2 أيضا انخفاضا من 0,55 % إلى 0,50 % من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلاد (من 51 د.ت لكل طفل سنويا (القيمة النقدية لعام 2020) في إطار السيناريو 1، إلى 47 د.ت لكل طفل في إطار السيناريو 2).

* إجمالا، فإن التخفيضات المعدلة، التي أجريت على كل من توقعات التغطية في عام 2030، والقيم المرجعية لتنظيم الخدمات، تجعل من الممكن الحصول في السيناريو 2 على مستوى إنفاق أقل بكثير مما كان عليه في السيناريو 1. وبالتالي ينخفض الإنفاق على إنتاج الخدمات في عام 2030 (بين السيناريوهين 1 و 2) من 390 مليون دينار إلى 244 مليون دينار تونسي، في حين ينخفض الإنفاق العام في القطاع العمومي من 364 دينار إلى 219 مليون دينار. مع زيادة في الإنفاق العام لدعم الهياكل الخاصة زيادة طفيفة (من 49 مليون دينار إلى 51 مليون دينار)، يبدو أن الإنفاق العام على التعليم ما قبل المدرسي في 2030، سينخفض من 414 مليون دينار تونسي

المقدر في السيناريو 1 إلى 270 مليون دينار تونسي تم في إطار السيناريو 2.

وهناك طريقة بديلة لتقييم المستوى الأدنى للإنفاق العمومي للسيناريو 2 حيث يظهر أنه إذا كان الإنفاق العمومي يمثل 5,43% من الموارد العمومية المتوقعة لقطاع التربية في عام 2030 في إطار السيناريو 1، فإن هذا الرقم ينخفض بشكل كبير في السيناريو 2، بحيث يصل إلى 3,57 %.

3.8 يحتفظ السيناريو 3 بمستوى عال نسبيا من الطموح، ولكنه يعمق التحركات الواردة في السيناريو 2 (النجاعة والجدوى اللوجستية، والوعي بقيود الميزانية)

* مع نسبة 70 % و 85 %على التوالي من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات والذين سيكونون في مرحلة ما قبل المدرسة في عام 2030 (لا تزال 100 % للأطفال في سن 5 سنوات) ، يفترض السيناريو 3 تغطية مدرسية أقل بالتأكيد من تلك المتوقعة في السيناريو 2 (80 و 90 % على التوالي) ، ولكنها مع ذلك تمثل تقدما كبيرا مقارنة بالأرقام الخاصة بكل من 30 و 61 % التي لوحظت خلال سنة الأساس ، 21-2020.

ومن المرجح أن تقلل هذه الخيارات من عدد الأطفال الذين سيذهبون إلى مرحلة ما قبل المدرسة بحلول عام 2030، وخاصة أولئك الذين ينبغي أن يكونوا في القطاع العمومي. ويزداد الأمر سوءا لأن السيناريو 3 يفترض أن عددا أكبر من الأطفال الذين سيذهبون إلى مرحلة ما قبل المدرسة هم في القطاع الخاص، بزيادة الأعداد التي ستكون هناك من خلال الحصول على دعم من الدولة. ويتوقع السيناريو 3 أن يزداد عدد هؤلاء الأطفال، 30,000 في السيناريو 2، إلى 35,000 في السيناريو 3. وسيترتب على ذلك أنه من خلال الحفاظ على نمط تطور الالتحاق بالمدارس (أ) في رياض الأطفال غير تلك التي تديرها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و (ب) في الكتاتيب، التي تم النظر فيها في السيناريوهات السابقة، فإن عدد الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات في رياض الأطفال التي تديرها مباشرة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن سيكون 42000 طفل في عام 2030 في السيناريو 3 (وهو رقم أقل بكثير من 128000 في السيناريو 1، أو 72000 في السيناريو 2.

* فيما يتعلق بأساليب تنظيم الخدمات، لم تؤخذ في الاعتبار في المعايير المرجعية للسيناريو 3، سوى بضعة تعديلات مقارنة بتلك التي نظر فيها السيناريو 2. وهي تتعلق على وجه الخصوص بتأطير التلاميذ، مع أ) زيادة نسبة الأطفال إلى المعلمين من 22 في السيناريو 2 إلى 24 في السيناريو 4، و (ب) زيادة نسبة الأطفال إلى غير المعلمين من 33 إلى 35 و (ج) زيادة نسبة المربين / المعلمين في هيئة التدريس من 40 في المائة في السيناريو 2 إلى 30 في المائة في السيناريو 3. من ناحية أخرى، تنخفض نسبة الموظفين المؤهلين بين أعضاء هيئة التدريس من 44 % في السيناريو 2 إلى 40 % في السيناريو 3. وأخيرا، يتوقع السيناريو 3 أن الإنفاق- بدون احتساب الأجور -عن كل تلميذ، باستثناء المواد الاستهلاكية والتجهيزات الخفيفة للتلاميذ، سوف يقابلها، في عام 2030، 1,5 % من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلاد، و1,6 % في السيناريو 2.

* تهدف هذه التعديلات، المتعلقة بالتغطية وبمعايير معينة لأساليب تنظيم الخدمات، إلى تحقيق مستوى إنفاق أقل مما هو عليه في السيناريو 2، مع تخفيض محدود في أهداف البرنامج بحلول عام 2030. حيث يتم تخفيض نفقات الإنتاج بشكل فعال، من 244 مليون دينار في السيناريو 2 إلى 205 مليون دينار في السيناريو 3 (مع الإشارة إلى 390 مليون دينار في السيناريو 1، وأيضا إلى 120 مليون دينار، سجلت للعام -2020 21).

وبما أن مبلغ الرسوم المدرسية العمومية قد انخفض أيضا بسبب انخفاض معدل الالتحاق بها بين السيناريوهين 2 و3 (25 مليون دينار تونسي

و21 مليون دينار تونسي على التوالي)، فإن النفقات العامة في القطاع العام تبلغ 184 مليون دينار تونسي في السيناريو 3 (219 في السيناريو 2). ولكن بما أن لجوء أعداد الفئات المدعومة في القطاع الخاص أكثر كثافة في السيناريو 3 منه في السيناريو 2، فإن هذا يعني زيادة في الإنفاق العمومي لدعم وتمويل القطاع الخاص من (51,4 مليون دينار في عام 2030 في السيناريو 2، إلى 56,0 مليون دينار في السيناريو 3).

وإجمالا، يقدر الإنفاق العام في السيناريو 3 بمبلغ 239,7 مليون دينار تونسي في عام 2030 (مقارنة ب 270,4 مليون دينار تونسي في السيناريو 2، في نفس التاريخ، بانخفاض قدره 13). ويقدر أنها ستمثل عندئذ 3,16 % من النفقات الجارية في قطاع التعليم (مقارنة بنسبة 3,57 في المائة للسيناريو 2).

4.8 السيناريو 4 غير مكلف للغاية؛ إنه يسمح بالتقدم مقارنة بالوضع الحالي، لكنه ربما يظهر حدا أدنى من الطموحات

ولتحقيق سيناريو 4 أقل تكلفة، نواصل السير على نفس الاتجاهات التي تم النظر فيها سابقا للانتقال من السيناريو 1، إلى السيناريو 2، ثم إلى السيناريو 3. ولذلك فإن السيناريو 4 سيقلل قليلا من الطموحات سواء من حيث التغطية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات أو من حيث الظروف الملموسة لتشغيل الخدمات، مع الحرص على الحفاظ على نوعية تعلمات الأطفال.

* من حيث التغطية، يهدف السيناريو 4 إلى أن يكون 55 % من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 3 سنوات في البلاد في مرحلة ما قبل المدرسة بحلول عام 2030؛ يذكر أن الرقم المقابل كان 70 % في السيناريو 3 ، وأنه 30 % خلال العام -2020 21. علاوة على ذلك، يفترض السيناريو 4 أن تغطية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات سيتم تخفيضها، في عام 2030، بنسبة 85 % في السيناريو 3 إلى 80 % (61 % في 21-2020).

القيم العددية للمعايير الأخرى المرتبطة بالتغطية في السيناريو 4 هي نفسها التي تم النظر فيها في السيناريو 3.

* من حيث أساليب إنتاج الخدمات، فإن المعيارين العامين فقط المتعلقين بالتأطير الكمي على الأطفال واللذين يميزان نسبة المعلمين داخل هيئة التدريس يخضعان للتعديلات في السيناريو 4، مقارنة بالسيناريو 3. وهكذا، فإن نسبة الأطفال إلى المربين معياريا تزداد من 24 في السيناريو 3 إلى 26 في السيناريو 4 (وهو رقم يسمح مسبقا بالحفاظ على جودة التعلمات، على افتراض أن النتائج التجريبية المذكورة في القسم 2-1-4 أعلاه، سيتم التحقق منها بشكل جيد في السياق التونسي)، في حين أن نسبة الأطفال إلى غير المعلمين، المحددة ب 35 في السيناريو 3، يتم زيادتها إلى 40 في السيناريو 4. وأخيرا، يقلل السيناريو 4، من 30 إلى 20 في المائة، من نسبة المربين داخل هيئة التدريس (يمكن الإشارة إلى نقطة مماثلة لتلك التي سبق ذكرها فيما يتعلق بنسبة الأطفال إلى المربين، وهذه المرة بالإشارة إلى القسم 3-1-4 أعلاه).

* بلغ إجمالي الإنفاق العام على مرحلة ما قبل المدرسة 187,7 مليون دينار في عام 2030 في هذا السيناريو 4 (مقارنة ب 240 مليون دينار في عام 2030 في إطار السيناريو 3 ، و 109 مليون دينار في 21-2020). يمثل هذا الإنفاق العمومي على مرحلة ما قبل المدرسة 2,48 % من الإنفاق العمومي الحالي للقطاع في السيناريو 4 (3,16 % في السيناريو 3 و1,75% في العام 21-2020).

9

نحو تحديد خيار مرجعي لمنظور عام 2030

٩. نحو تحديد خيار مرجعي لمنظور عام 2030

يوضح القسم ٨، الذي يقترح ٤ سيناريوهات مقدرة هنا، مجموعة واسعة من الخيارات الهيكلية التي يمكن اتخاذها لتوصيف ما يمكن أن يكون عليه نظام ما قبل المدرسة في البلاد بحلول عام 2030. كما يوضح أيضا، بطريقة ضميمة، التباين في مستوى الموارد العامة التي ينبغي تعبئتها لضمان تمويل هذه الخيارات. وعلى أية حال، يجب اتخاذ الخيارات، والأمر متروك بالطبع لأصحاب القرار السياسي بوجه عام لاتخاذها في سياق مؤسساتي يتعلق بالعديد من الإدارات الوزارية. وهذه الهيئات هي:[1] (أ) وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، و (ب) وزارة التربية الوطنية، و (ج) وزارة الشؤون الدينية، في الخطوط الأمامية، و (د) وزارة الشؤون الاجتماعية، و (ه) وزارة الداخلية، (و) وزارة الدفاع الوطني، وبالضرورة (ز) وزارة المالية، و (ح) وزارة الاقتصاد والتخطيط.

بالنظر إلى اتساع الخيارات التي يتعين اتخاذها، فإن الفكرة ليست اقتراح اختيار هذا أو ذاك من السيناريوهات الأربع المقترحة، أو، على أي حال، يتم اختيارها مع التكوين الخاص للقيمة العددية للمعايير الهيكلية المرتبطة بها. ومع ذلك، وبدون الرغبة في استباق ما سيكون عليه تفكير أصحاب القرار السياسي عموما، فإنه لن يكون من غير المعقول بداهة أن يعتبر السيناريو ١، (أ) من ناحية، طموحا للغاية، ومكلفا للغاية بالنسبة للمالية العامة، ومن الصعب جدا تنفيذه من الناحية اللوجستية، و (ب) من ناحية أخرى، سيتم الحكم على السيناريو ٤ على أنه يفتقر إلى القليل من الطموح. لكن هذه مجرد تخمينات! وإذا ثبتت صحة هذه التخمينات، يمكن لأصحاب القرار السياسي أن يظهروا اهتماما أكبر بالسيناريوهات 2 و3.

بيد أن هذا لا يعني أنه سيتوقف بالضرورة على هذا أو ذاك، لأن عنصرا أو آخر من عناصر (مزيج بالمؤشرات) قد يعتبر ضروريا لزيادته أو تخفيضه، من أجل الاستجابة على نحو أفضل للمنظورات الاجتماعية والسياسية للحكومة. ويمكن بعد ذلك بسهولة تقدير السيناريوهات الجديدة من خلال تعبئة أداة المحاكاة التي تم بناؤها كجزء من هذا العمل.

لذلك ستكون المناقشات ضرورية للانتقال من عرض مذكرة النطاق هذه لسياسة مرحلة ما قبل المدرسة بحلول عام 2030، إلى اتخاذ قرارات مستدامة ماليا بشأن التغييرات الهيكلية التي يمكن أن تتخذها لمرحلة ما قبل المدرسة في البلاد، والتقليص من صيغها المختلفة، بحلول عام ٢٠٣٠.

[1] . وصانع السياسات عموما هو بمعناه الواسع الحكومة، مع البحث عن توافق في الآراء ذي مصلحة عامة بين الإدارات الوزارية المعنية، مع مراعاة قيود المالية العامة.

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

أكتوبر2023

يجب طلب ترخيص من أجل إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور.
وسيتم منح هذا الترخيص مجانًا للمؤسسات التعليمية وللمنظمات غير الربحية.

أصدرت من قبل:

مكتب اليونيسف بتونس
قسم تنمية الطفولة المبكرة،

شارع بحيرة ويندرمير
1053, ضفاف البحيرة 1, تونس, تونس

البريد الإلكتروني: tunis@unicef.org

الموقع الإلكتروني: www.unicef.org

يونيسف | لكل طفل